

رغم تصاعد التوترات الإقليمية وتراجع المؤشرات

بورصة الكويت تصعد أمام العاصفة

1 ارتفاع كميات التداول بنسبة 22.73% لتصل إلى 1.89 مليار سهم

2 زيادة السيولة بنسبة 15.98% لتبلغ 439.52 مليون دينار

كتب مساعد صالح

في أسبوع اتسم بتصاعد العمليات العسكرية في المنطقة، أنهت بورصة الكويت تعاملاتها على تراجعاً على محدود، في مشهد عكس قدرة السوق على امتصاص الصدمات والحفاظ على توازنه رغم ارتفاع مستويات القلق الجيوسياسي.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.41%، فاقداً 37.49 نقطة ليغلق عند مستوى 9186.51 نقطة، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.37% إلى 8722.96 نقطة، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.19% إلى 8671.80 نقطة، كما هبط مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.86% ليصل إلى 9686.78 نقطة.

ورغم المحصلة الأسبوعية الحمراء، فإن السوق أظهر قدراً كبيراً من الصلابة، إذ ارتفعت أحجام التداول والسيولة بصورة لافتة، في إشارة إلى استمرار النشاط الاستثماري وعدم انسحاب المتعاملين من السوق.

فقد ارتفعت كميات التداول بنسبة 22.73% لتصل إلى 1.89 مليار سهم،

كما زادت السيولة بنسبة 15.98% لتبلغ 439.52 مليون دينار، فيما نما عدد الصفقات بنسبة 13.28% ليصل إلى 117.48 ألف صفقة، مقارنة بالأسبوع السابق الذي اقتصر على أربع جلسات بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك.

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 0.32% بما يعادل نحو 167 مليون دينار، لتبلغ 52.26 مليار دينار، مقارنة مع 52.43 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق.

وعلى مستوى القطاعات، انخفض أداء 8 قطاعات، تصدرها قطاع المواد الأساسية بتراجع بلغ 1.60%، في حين ارتفعت 5 قطاعات، كان أبرزها قطاع التكنولوجيا الذي حقق مكاسب قوية بنسبة 11.49%.

واستحوذ قطاع الخدمات المالية على النصيب الأكبر من نشاط التداول من حيث الكميات والصفقات، بينما حافظ قطاع البنوك على صدارة السيولة بقيمة بلغت 119.28 مليون دينار، بما يعادل 27.14% من إجمالي السيولة المتداولة. ويرى مراقبون أن استمرار السوق بالقرب



من مستوياته السابقة للأزمة يعكس قوة القاعدة الاستثمارية المحلية، مؤكداً أن التقييمات الجاذبة لعدد من الأسهم القيادية قد تدعم عودة الزخم متى ما تراجعت حدة التوترات الإقليمية. **طالع..... ص4**

الناقلة «غاز أم الرويسات» تنقل الشحنة إلى سفينة أخرى متجهة للهند

الكويت تُصدر شحنة غاز بترول مسال عبر مضيق هرمز

صدرت دولة الكويت عبر ناقلة تابعة لها شحنة غاز بترول مسال من الخليج العربي عبر مضيق هرمز، بالتزامن مع تزايد توجه المنتجين إلى أساليب سرية لإيصال شحنات الطاقة إلى الأسواق. ووفق متعاملين شركة كبلر، وبيانات تتبع السفن التي جمعتها «بلومبرج»، فقد عبرت الناقلة «غاز أم الرويسات» تابعة لذراع الشحن في مؤسسة البترول الكويتية المضيق قبل أن تنقل شحنة غاز البترول المسال إلى سفينة أخرى تتجه حالياً إلى ميناء باراديب في الهند.

وأشارت الوكالة وفق ما نشرته أن الناقلة قد أوقفت بث إشارات التتبع عقب تحميل الشحنة الشهر الماضي، قبل أن تعاود الظهور قرب الهند يوم الأحد. ويُذكر أنه رغم أن أحجام الشحنات لا تزال أدنى بكثير من مستويات ما قبل الحرب؛ فإن مجموعة «رابيدان إنرجي» تُرجح نقل نحو مليوني برميل يومياً من النفط ومشتقاته من الخليج العربي إلى الأسواق.

البنك الدولي يدق ناقوس الخطر:

الحرب تهدد بخفض نمو العالم إلى النصف

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2026 إلى 2.5% مقارنة بـ 2.6% في تقديرات يناير، محذراً من أن تداعيات الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة قد تدفع الاقتصاد العالمي إلى تباطؤ أكثر حدة إذا استمرت اضطرابات الإمدادات واتسعت الضغوط المالية.

وأوضح البنك في تقريره أن السيناريو الأسوأ قد يؤدي إلى تراجع النمو العالمي إلى 1.3% فقط خلال 2026، في حال تفاقمت أزمة الطاقة وارتفعت تكاليف التمويل عالمياً، وهو مستوى يقرب من معدلات الركود التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال فترات الأزمات الكبرى. وأشار التقرير إلى أن المخاطر التي تواجه التجارة والنشاط الاقتصادي العالميين أصبحت «كبيرة»، ما دفع البنك إلى خفض توقعات النمو لنحو ثلثي الاقتصادات النامية حول العالم، في انعكاس مباشر لتأثيرات التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي تحول لافت، توقع البنك الدولي ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسبة 22% خلال 2026، مقارنة بتوقعات سابقة كانت تشير إلى تراجعها بنسبة 7%، ما يعكس حجم الضغوط التضخمية المتوقعة نتيجة اضطرابات أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

تنفيذ 3 صفقات على أسهم الشركة بإجمالي 1.99 مليون دينار

العراة في «وربة كابيتال».. صفقات ذكية تؤسس لمرحلة نمو جديدة

1 المستثمر الكبير يراهن على الشركة وزيادة الملكية ترسل رسالة ثقة قوية للسوق

2 وجود كبار ملاك معروفين يعزز الاستقرار النسبي في هيكل الملكية

WARBA CAPITAL

وربة كابيتال

العراة في «وربة كابيتال».. صفقات ذكية تؤسس لمرحلة نمو جديدة

صفقات الملاك تعيد تسليط الضوء على السهم وتحركات استراتيجية تعكس رهانات على المرحلة المقبلة

فراج عبيد فراج العراة
عبر شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي

<p>تنفيذ 3 صفقات على أسهم الشركة</p> <p>بإجمالي 1.99 مليون دينار</p>	<p>المستثمر الرئيسي فراج عبيد فراج العراة عبر شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي</p>	<p>إجمالي قيمة الصفقات 1.99 مليون دينار</p>	<p>سعر التنفيذ 500 فلس للسهم</p>	<p>عدد الصفقات 3 صفقات متفق عليها</p>	<p>المستثمر الكبير يراهن على الشركة وزيادة الملكية ترسل رسالة ثقة قوية للسوق</p>
<p>إجمالي الأسهم المتداولة 3.97 مليون سهم</p>	<p>وجود كبار ملاك معروفين يعزز الاستقرار النسبي في هيكل الملكية</p>	<p>انتقال كميات كبيرة عبر صفقات متفق عليها بعيداً عن ضغوط تداول العشوائي</p>	<p>تنفيذ الصفقات بسعر موحد عند 500 فلس يعكس وضوحاً في التقييم</p>	<p>عدد الأسهم 30 مليون سهم (قيمة اسمية 100 فلس)</p>	<p>نبرة عن وربة كابيتال</p>
<p>التحولات الأخيرة قد تعكس رهانات مكررة على فرص نمو مستقبلية</p>	<p>اهتمام الملاك الرئيسيين بالسهم عالمياً ما يقرأ كإشارة استثمارية طويلة الأجل</p>	<p>مقارنة بخسائر قدرها 171.52 ألف دينار للفترة المماثلة من العام السابق</p>	<p>رأس المال 3 مليون دينار</p>	<p>المصدر: مقارنة شركات أخرى مدرجة. وكانت الشركة قد أعلنت في 9 يونيو 2026 تغير هدف تملك أحد المساهمين إلى الاستثمار قصير الأجل، فيما يبلغ رأسمال الشركة 3 ملايين دينار موزعاً على 30 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم.</p>	<p>تحويلات إلى الربحية في الربع الثاني المنتهي في 31 يناير 2026</p>

في خطوة اعتبرها مراقبون إشارة إيجابية تجاه مستقبل شركة وربة كابيتال القابضة، شهدت بورصة الكويت تنفيذ 3 صفقات متفق عليها على أسهم الشركة بإجمالي نحو 3.97 مليون سهم، وبقيمة تقارب 1.99 مليون دينار، عند سعر 500 فلس للسهم.

وتبرز أهمية تلك الصفقات في انتقال الجزء الأكبر منها إلى صالح العميل فراج عبيد فراج العراة عبر شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي، الأمر الذي يعزز من حضوره ضمن كبار الملاك، ويعكس وفق قراءة السوق قناعة متزايدة بجاذبية السهم

وقدرته على تحقيق قيمة مضافة خلال الفترة المقبلة. وجاءت الصفقة الرئيسية عبر بيع محمد عيسى نصف العصفور نحو 3 ملايين سهم بقيمة 1.5 مليون دينار، فيما شملت الصفقتان الأخريان 400 ألف سهم بقيمة 200 ألف دينار، و570 ألف سهم بقيمة 285 ألف دينار، وجميعها بالسعر ذاته البالغ 500 فلس للسهم.

كما تحولت «وربة كابيتال» إلى الربحية في الربع الثاني المنتهي في 31 يناير 2026، مسجلة أرباحاً بلغت 40.67 ألف دينار، مقارنة بخسائر قدرها 171.52 ألف دينار للفترة المماثلة من العام السابق، في مؤشر على تحسن الأداء المالي للشركة.

أخبار عالمية

أسعار النفط المرتفعة تعزز صمود الائتمان الخليجي



رأت وكالة «ستاندارد آند بورز غلوبل للتصنيفات الائتمانية» أن دول الخليج ما زالت في وضع يسمح لها باحتواء تداعيات التوترات الإقليمية المستمرة، مستفيدة من متانة أوضاعها المالية وارتفاع أسعار النفط. وأشارت إلى أن آثار الأزمة على الجدارة الائتمانية بقيت محدودة حتى الآن، رغم استمرار الصراع لأكثر من 100 يوم. وفي هذا السياق، رفعت الوكالة تقديراتها لسعر خام برنت خلال عام 2026 إلى 110 دولارات للبرميل، متوقعة استمرار الضغوط على الإمدادات العالمية. لكنها نبهت إلى أن أي تعطلات ممتدة في حركة التجارة والطاقة، خصوصاً عبر مضيق هرمز، قد تزيد من المخاطر الائتمانية وتضغط على أوضاع التمويل.

عودة تدريجية للنشاط في سوق الصكوك العالمية



أشارت بيانات «ستاندارد آند بورز» إلى تحسن ملحوظ في أوضاع التداول والسيولة داخل سوق الصكوك العالمية خلال الأشهر الأخيرة، بعد فترة من التراجع المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية. وأوضحت أن الصكوك ذات التصنيف الاستثماري ما زالت تستقطب النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين وتحافظ على أعلى مستويات السيولة في السوق. كما سجلت الصكوك الأعلى مخاطرة تحسناً تدريجياً، ولا سيما الإصدارات المصنفة ضمن فئة «B»، ما يعكس تنامي الثقة وعودة جزء من شهية المخاطرة لدى المستثمرين. ومع ذلك، أكدت الوكالة أن مستويات السيولة الحالية لا تزال أقل من تلك التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب، وسط استمرار حالة الحذر في الأسواق.

طلبات قياسية على «سبيس إكس»، بـ70 مليار دولار قبل الإدراج



سجل الاكتتاب العام الأولي لشركة «سبيس إكس» إقبالاً استثنائياً، بعدما تجاوزت طلبات الشراء المقدمة من المستثمرين الأفراد 70 مليار دولار قبل يوم واحد من بدء تداول السهم، وفقاً لما نقلته وكالة بلومبرغ. وأشارت المصادر إلى أن المستثمرين الأفراد سيحصلون في نهاية المطاف على نحو 20% فقط من الأسهم المطروحة، ما يعني إلغاء الجزء الأكبر من الطلبات المقدمة بسبب حجم الإقبال القياسي. ومن المتوقع أن يؤدي عدم حصول شريحة واسعة من المستثمرين على الكميات المطلوبة إلى زيادة الطلب على السهم عند بدء تداوله.

دراسة قانونية

الحوكمة.. ضمان بقاء الشركات العائلية

الشفافية والتعاقب الإداري يصنعان استدامة الأعمال ويحميان إرث الأجيال

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة



تشكل الشركات العائلية أحد أهم الأعمدة التي تستند إليها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تلعب دوراً محورياً في دعم النشاط التجاري والاستثماري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها هذه الشركات على مدار عقود، فإن التحديات التي تواجهها اليوم أصبحت أكثر تعقيداً في ظل بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع والتنافسية العالية.

تشكل الشركات العائلية أحد أهم الأعمدة التي تستند إليها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تلعب دوراً محورياً في دعم النشاط التجاري والاستثماري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها هذه الشركات على مدار عقود، فإن التحديات التي تواجهها اليوم أصبحت أكثر تعقيداً في ظل بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع والتنافسية العالية.

والشركة، وتحديد آليات حل النزاعات بصورة مؤسسية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية والانفعالية.

التغيرات الاقتصادية

تشهد الأسواق العالمية تحولات متسارعة نتيجة التطور التكنولوجي والتغيرات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة والتغيرات في سلوك المستهلكين. وفي مثل هذه البيئة، تصبح قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات عاملاً حاسماً في بقائها واستمرارها. وتوفر الحوكمة أدوات فعالة لإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، بما يمكن الشركات العائلية من اتخاذ قرارات مدروسة والتعامل مع الأزمات بمرونة وكفاءة.

جذب الاستثمارات

أصبحت ممارسات الحوكمة معياراً رئيسياً لدى المستثمرين والمؤسسات المالية عند تقييم الشركات.

فالشركات التي تتمتع بهياكل تنظيمية واضحة ومجالس إدارة فعالة وسياسات شفافة تحظى بثقة أكبر، ويتمتع بفرص أفضل للحصول على التمويل واستقطاب الشركاء الاستراتيجيين. كما تسهم الحوكمة في تحسين جودة القرارات وترشيد استخدام الموارد ورفع الكفاءة التشغيلية، وهو ما ينعكس إيجاباً على تنافسية الشركات وقدرتها على التوسع والنمو.

جيل جديد

تقف الشركات العائلية الخليجية اليوم أمام مرحلة مفصلية، حيث تستعد أعداد كبيرة منها للانتقال إلى الجيلين الثاني والثالث. وهذا التحول يتطلب إعادة النظر في أساليب الإدارة التقليدية، وتبني نماذج أكثر نضجاً تعتمد على التخطيط طويل الأجل، وبناء القيادات، وتطوير الهياكل المؤسسية. فالمستقبل لن يكون للأكبر حجماً فقط، وإنما للأكثر قدرة على التكيف والابتكار وتبني الممارسات الإدارية.

الحوكمة: طوق النجاة واستدامة الشركات العائلية

ملخص السياق: تعد الشركات العائلية ركيزة الاقتصاد الخليجي، لكنها تواجه تحديات الاستدامة مع تعاقب الأجيال. تبرز الحوكمة هنا كمنظومة متكاملة تنظم العلاقة بين الملكية والإدارة، وتحول العمل من الاجتهاد الفردي إلى المؤسسي لضمان انتقال سلس للإرث القيادي.

لماذا الحوكمة الآن؟ (ضرورة التحول)



ركائز الاستدامة والتعاقب

التخطيط المبكر للتعاقب الإداري
إعداد الجيل القادم وتأهيله يمثل الاختبار الأصعب لضمان انتقال سلس للسلطة.

الشفافية والمساءلة
آليات واضحة تفصل بين العاطفة الأسرية ومصصلحة العمل للحد من النزاعات الداخلية.

المواثيق العائلية
وضع قواعد ملزمة لفض النزاعات وتنظيم العلاقة بين الملكية والإدارة والموظفين.

تمثل الشركات العائلية النسبة الأكبر من القطاع الخاص في العديد من دول الخليج، وقد نجحت في بناء علامات تجارية قوية وتوسيع أنشطتها لتشمل قطاعات حيوية مثل التجارة والصناعة والعقار والخدمات والقطاع المالي. هذا الدور الاقتصادي الكبير منحها مكانة خاصة باعتبارها شريكاً أساسياً في تنفيذ الخطط التنموية للدول الخليجية، إلا أن توسعها السريع أدى في الوقت ذاته إلى ظهور تحديات جديدة تتطلب تطوير أساليب الإدارة وتعزيز البنية التنظيمية بما يضمن استمرار النمو دون الإضرار باستقرار الشركات.

فالشركة التي كانت تدار بواسطة المؤسس وعدد محدود من أفراد الأسرة، أصبحت اليوم تضم أجيالاً متعددة، وشركاء متنوعين، وعشرات أو مئات الموظفين، وهو ما يفرض وجود قواعد واضحة تحكم العلاقة بين جميع الأطراف.

من الفردية إلى المؤسسة

اعتمدت الكثير من الشركات العائلية خلال مراحلها الأولى على شخصية المؤسس وقدرته على اتخاذ القرار السريع وحسم الخلافات. ورغم أن هذا النموذج أثبت فعاليته في البدايات، فإنه يصبح أقل قدرة على التعامل مع التعقيدات التي تفرضها مراحل النمو والتوسع.

فكلما ازداد حجم الشركة، ازدادت الحاجة إلى توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات وبناء هياكل تنظيمية واضحة تعتمد على الكفاءة والمؤسسية بدلاً من الاعتبارات الشخصية. ومن هنا، تأتي الحوكمة لتشكيل الإطار الذي ينظم عملية الانتقال من الإدارة الفردية إلى الإدارة المؤسسية.

ويضمن استمرارية الأعمال بغض النظر عن تغير الأشخاص.

أكثر من مجرد رقابة

ينظر البعض إلى الحوكمة باعتبارها مجموعة من الضوابط الرقابية أو المتطلبات القانونية، إلا أن مفهومها أوسع بكثير من ذلك. فالحوكمة تمثل منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والممارسات التي تهدف إلى توجيه الشركة ومراقبة أدائها وتحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المرتبطة بها. وتشمل هذه المنظومة تحديد أدوار مجلس الإدارة، ووضع آليات اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، وتعزيز الإفصاح والشفافية، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بصورة واضحة. وبذلك تتحول الحوكمة إلى ثقافة

عمل تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة والاستدامة.

الشفافية تصنع الثقة

تعد الشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، إذ تضمن توفير المعلومات الدقيقة والواضحة في الوقت المناسب، بما يسمح باتخاذ قرارات سليمة ويعزز الثقة داخل المؤسسة. وفي الشركات العائلية، تمثل الشفافية وسيلة فعالة لتقليل سوء الفهم بين أفراد الأسرة والشركاء، كما تسهم في بناء جسور الثقة مع المستثمرين والبنوك والجهات الرقابية. فكلما كانت المعلومات متاحة بصورة عادلة ومنظمة، انخفضت احتمالات النزاعات، وارتفعت قدرة الشركة على جذب التمويل والشركاء الاستراتيجيين.

المساءلة تحمي المؤسسات

تكتسب المساءلة أهمية خاصة داخل الشركات العائلية بسبب الطبيعة المتداخلة للعلاقات الأسرية والمهنية. فغياب المساءلة قد يؤدي إلى تضارب المصالح أو اتخاذ قرارات لا تخضع للمراجعة والتقييم، الأمر الذي يفتح الباب أمام الخلافات ويضعف ثقة الأطراف المختلفة في الإدارة. أما وجود نظام واضح للمساءلة، فإنه يضمن خضوع الجميع للمعايير نفسها، ويحدد المسؤوليات بدقة، ويعزز العدالة داخل المؤسسة، بما يحافظ على استقرارها ويمنع تحول الخلافات الشخصية إلى أزمات مؤسسية.

التعاقب الإداري

تعد عملية انتقال القيادة من جيل إلى آخر من أكثر المراحل حساسية في حياة الشركات العائلية. وقد أثبتت التجارب أن عدداً كبيراً من هذه الشركات يواجه صعوبات حقيقية خلال هذه المرحلة نتيجة غياب التخطيط المسبق أو عدم وضوح معايير اختيار

القيادات الجديدة.

ولا تتعلق القضية فقط بتحديد من سيتولى القيادة، بل تشمل إعداد الجيل القادم وتأهيله، ونقل المعرفة والخبرات إليه، وضمان تقبل جميع الأطراف للمرحلة الجديدة. ومن هنا، تؤدي الحوكمة دوراً محورياً في وضع سياسات واضحة للتعاقب الإداري، تحدد شروط الاختيار والتأهيل والتقييم، بما يحقق انتقالاً سلساً ومستقراً للسلطة.

الخطر الصامت

رغم أن الشركات العائلية قد تبدو مستقرة من الخارج، فإن كثيراً منها يواجه تحديات داخلية مرتبطة بالخلافات بين أفراد الأسرة حول الإدارة أو الملكية أو توزيع الأرباح والصلاحيات. وتزداد حدة هذه النزاعات مع اتساع العائلة وتعدد الأجيال وتباين الرؤى والطموحات. وتساعد الحوكمة على الحد من هذه المشكلات من خلال وضع مواثيق عائلية واضحة، وتنظيم العلاقة بين العائلة

استثمار في المستقبل

ضرورة لضمان انتقال هذه الشركات بنجاح بين الأجيال والمحافظة على مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي النهاية، فإن نجاح الشركات العائلية لا يقاس فقط بما حققته في الماضي، وإنما بقدرتها على صناعة المستقبل. وهذا المستقبل لن يبني بالاجتهادات الفردية وحدها، بل بمنظومة مؤسسية راسخة تجعل من الحوكمة طوق نجاة يحفظ إرث العائلات، ويصون أحد أهم محركات الاقتصاد الخليجي لعقود قادمة.

لم تعد الحوكمة خياراً تنظيمياً أو استجابة شكلية لمتطلبات قانونية، بل أصبحت استثماراً استراتيجياً في مستقبل الشركات العائلية.

فهي الأداة التي تضمن تنظيم العلاقة بين الملكية والإدارة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتدير التعاقب الإداري بكفاءة، وتحمي الشركات من النزاعات الداخلية، وتزيد قدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات. ومع استمرار الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات العائلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن تبني الحوكمة الرشيدة لم يعد ترفاً إدارياً، بل

2 الحوكمة منظومة متكاملة لتنظيم العلاقة بين الملكية والإدارة وليست مجرد أداة رقابية

4 الشفافية والإفصاح يعززان الثقة بين أفراد العائلة والمستثمرين وأصحاب المصالح

1 التحول من الإدارة الفردية إلى العمل المؤسسي أصبح ضرورة لضمان الاستمرارية

3 الالتزام بممارسات الحوكمة يرفع التنافسية ويزيد فرص جذب الاستثمارات والتمويل

أخبار
الشركات

على المديين طويل وقصير الأجل

«كابيتال إنتلجنس» تثبت تصنيفات
«التجاري» مع نظرة مستقبلية مستقرةصدور حكم استئناف
لصالح «الامتياز»
في دعوى تظلم

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية صدور حكم استئناف لصالحها في دعوى تظلم من قرار المستشار رئيس إدارة التنفيذ الصادر بتاريخ 12 مايو 2025 بملف التنفيذ رقم (192341680).

وقضى الحكم برفض الاستئناف وتأييد حكم أول درجة، الذي قضى سابقاً برفض التظلم وتأييد قرار رئيس إدارة التنفيذ.

يُشار إلى أن الدعوى مرفوعة من شركة بيت الاستثمار الخليجي ضد مجموعة الامتياز الاستثمارية وآخرين.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تحولت «الامتياز» إلى الربحية في الربع الأول من عام 2026؛ بقيمة 1.05 مليون دينار، فيما انخفضت أرباح «الخليجي» للفترة ذاتها بنسبة 14.8% على أساس سنوي، عند 263.61 ألف دينار.

السندات المصدرة عن البنك التجاري الكويتي على مرتبة «BBB»، وهذه السندات هي السندات المساندة غير المضمونة المتوافقة مع اتفاقية بازل III وقيمتها 50 مليون دينار كويتي لكل إصدار من الإصدارين والتي جاءت ضمن برنامج السندات المساندة البالغ قيمتها 100 مليون دينار من البنك التجاري الكويتي.

وتستند تصنيفات الإصدار على التصنيف الذاتي للبنك وأن السندات التعاقدية تكون مساندة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية، و رأي وكالة كابييتال إنتلجنس أن آلية استيعاب الخسائر المرتبطة بالسندات من غير المرجح أن يتم تفعيلها قبل أن يصحح البنك في وضع عدم القدرة الذاتية على الاستمرار بشكل مستقل.

أكثر من مجرد تحقيق النمو. ويتمتع البنك بمكانة جيدة نسبياً في القطاع المصرفي وخاصة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات.

كما أوضحت أن العائد على هامش متوسط الأصول للبنك التجاري الكويتي هو الأعلى بين قرنائته في الكويت، وأكثر من ضعف المتوسط السائد بين منافسيه حيث سجل البنك مستويات ربحية مرتفعة لعدة سنوات بالرغم من تطبيقه سياسة متحفظة للغاية بشأن تكوين المخصصات وكشفت أن القاعدة التمويلية ومركز السيولة لدى البنك في وضع مرضي، حيث أن قاعدة ودائع العملاء، متضمنة ودائع المؤسسات المالية الأخرى كبيرة وتشكل نسبة مريحة من المطلوبات ورأس المال. وأكدت وكالة كابييتال إنتلجنس تصنيف

وتابعت بأن ذلك بما يشمل جودة الأصول الممتازة إلى جانب توفر احتياطي كبيرة تشمل مستوى عالي جدا من المخصصات وخاصة المخصصات العامة، والرسمة الجيدة التي تشمل نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (CET1)، والربحية الجيدة جداً، إضافة إلى المستويات المرتفعة من الأصول السائلة.

وقالت «كابيتال إنتلجنس» إن القوة المالية الأساسية للبنك تعكس عناصر القوة الائتمانية ومنها جودة الأصول ونسب التغطية بالمخصصات المرتفعة والرسمة الجيدة إلى جانب الربحية الصافية الجيدة جداً. ويتبع البنك منهجية متحفظة للغاية فيما يتعلق بإدارة الميزانية العمومية مع التركيز بصورة أساسية على إدارة المخاطر

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية كابييتال إنتلجنس تثبيتها لتصنيف العملة الأجنبية للبنك التجاري الكويتي على المديين طويل وقصير الأجل عند مستوى «+A» و«A1» على التوالي والسندات عند «BBB»، مع استمرار النظرة المستقبلية المستقرة.

كما أكدت الوكالة، وفق بيان لبورصة الكويت، اليوم الخميس، التصنيف الذاتي للبنك وتصنيف القوة المالية الأساسية للبنك عند مستوى «+bbb»، وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي عند «مرتفع».

وكشفت أن تأكيد تصنيف العملات الأجنبية على المدى طويل الأجل عند نفس مستوى التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لدولة الكويت (A+) يعكس نقاط القوة الائتمانية المالية للبنك.

المفاوضات ذات الصلة ما زالت قائمة ولم تستكمل إجراءاتها النهائية

بنكا «الخليج» و«وربة» يُعقبان على
المتداول بشأن سعر تبادل الأسهم

إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن العناصر الجوهرية المرتبطة بالعملية؛ بما في ذلك معدل تبادل الأسهم أو غيره من الشروط والأحكام الأساسية ذات الصلة، كما أن الإجراءات النظامية والتنظيمية اللازمة لإتمام العملية لم تستكمل بعد.

يُشار إلى أن البنكين قد حصلوا على موافقة بنك الكويت المركزي في فبراير؛ لتعيين مستشار مشترك لتقويم الأصول في عملية الاندماج. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد بلغ صافي ربح بنك وربة في الربع الأول من العام الحالي 6.28 مليون دينار، فيما بلغ صافي ربح بنك الخليج 9.43 مليون دينار للفترة ذاتها.

وتابع البيان: «وفي حال اتفاق البنكين على معدل التبادل العادل للأسهم بينهما، فسيتم التقدم بطلب الحصول على موافقة الجمعية العامة لمساهمي كلا البنكين والجهات الرقابية ذات الصلة».

وأكد البنكان الالتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بما فيها الحصول على أية موافقات قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية، على أن يتم الإفصاح عن أي تطورات جوهرية بهذا الشأن في حينه.

ولفت بنك وربة أن المباحثات والمفاوضات المتعلقة بعملية الاندماج المقترحة بين البنكين لا تزال جارية، وأنها لم تفض حتى تاريخه

أصدر بنك الخليج وبنك وربة تعقيباً على خبر متداول على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، بشأن العرض المقدم والخاص بمعدل سعر التبادل للأسهم؛ بناءً على دراسة جدوى عملية الاندماج المقترحة بين البنكين، والتي يتولاها مستشارون خارجيون.

وذكر البنكان في بيانهما لبورصة الكويت، أنهما ما زالا في طور مناقشة نتائج دراسات التقصي وغيره من أعمال الفحص النافية للجهات، كما أن المفاوضات ذات الصلة ما زالت قائمة ولم تستكمل إجراءاتها النهائية حتى تاريخه.

حجز دعوى «العامة للإستثمار»
ضد «صكوك» و«بيت الإعمار»

أعلنت شركة صكوك القابضة حجز منطوق حكم الاستئناف في دعوى الهيئة العامة للاستثمار ضد «صكوك»، وشركة بيت الإعمار الخليجي التابعة لجلسة 8 يوليو 2026. وكشفت «صكوك» في بيانها لبورصة الكويت، أن الوقف يأتي لحين الفصل في التميز أرقام 2409، 3395، و3454 لسنة 2023.

وأوضحت الشركة أن الدعوى مرفوعة من قبل مدير عام الهيئة العامة للاستثمار بصفته مؤسس المحفظة الوطنية العقارية، ضد كل من الممثل القانوني لـ«بيت الإعمار»، والممثل القانوني لـ«صكوك»؛ للمطالبة بمبلغ 21 مليون دينار مضافاً إليها عائد سنوي بـ5.25% سنوياً عن الفترة من 30 ديسمبر الأول 2014 وحتى تمام السداد.

ونوهت الشركة بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً؛ لحين الانتهاء من كافة إجراءات التقاضي وصدور حكم نهائي.

يُشار إلى أن «صكوك» كانت قد أعلنت في 20 أبريل 2026 حجز منطوق حكم الاستئناف في دعوى المذكورة للحكم في 7 مايو 2025.

وكان حكم أول درجة الصادر في فبراير 2025 قد قضى برفض الدعوى. انخفض صافي ربح «صكوك» خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 8% على أساس سنوي، عند 1.88 مليون دينار، مقارنة بـ2.03 مليون دينار في الربع الأول من 2025.

«ميدان» تتحول للربحية
في الربع الرابع وتوزيع
20% أرباح نقدية

تحولت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان إلى الربحية في الربع الرابع المنتهي بـ31 مارس 2026، بالتزامن مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية.

سجلت «ميدان» صافي ربح بـ1.46 مليون دينار في الربع الرابع المنتهي بختام مارس المنصرم، مقابل 1.43 مليون دينار صافي خسارة الربع الرابع المناظر من عام 2025؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وحققت الشركة أرباحاً في العام الماضي المنتهي بـ31 مارس 2026 بقيمة 9.52 مليون دينار، بزيادة 3% عن مستواها في العام السابق له البالغ 9.27 مليون دينار.

ولفت البيان إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 12% في العام الماضي عند 63.17 مليون دينار؛ بسبب التأثر بتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وأوصى مجلس إدارة الشركة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المنتهي بـ31 مارس 2026 بنسبة 20% من القيمة الاسمية للسهم بقيمة إجمالية تُقدر بـ4.05 مليون دينار، وتعيين مراقب الحسابات الخارجي للعام المالي الجديد.

وكانت «ميدان» قد حققت أرباحاً خلال التسعة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر 2025 بقيمة 8.06 مليون دينار، بتراجع 24.66% عن مستواها في الفترة المماثلة من العام الذي يسبقه البالغ 10.70 مليون دينار.

«وطنية» تكشف الأثر المالي لإخلاء
«مخازن» موقع ميناء عبدالله

يُشار إلى أن «مخازن» قد أعلنت أن تسليم الموقع سيكون له أثراً على إيراداتها، إذ تُقدر الإيرادات الخاصة بالموقع عند 17 مليون دينار سنوياً.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تحولت «مخازن» للخسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 225.36 مليون دينار، كما تكبدت «وطنية» خسائر بـ53.84 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

كشفت شركة الوطنية العقارية الأثر المالي تبعاً لإعلان شركة أجيليتي للمخازن العمومية الزميلة إخلاء موقع ميناء عبدالله، دون تسلم الأخيرة أي من الشواغل والممتلكات الموجودة لها.

وأشارت «وطنية» في بيانها لبورصة الكويت، إلى أن الأثر المالي المتوقع على الشركة يُعادل 22.3% من الأثر الذي ستعترف به «مخازن» في قوائمها المالية.

البورصة تحدد موعد
عطلة السنة الهجرية

أعلنت بورصة الكويت تحديد عطلة حلول رأس السنة الهجرية. وذكرت البورصة أنها ستعطل أعمالها يوم الثلاثاء الموافق 16 يونيو 2026؛ إذ كان عدد أيام شهر ذي الحجة 29 يوماً، على أن تعاود العمل كالمعتاد يوم الأربعاء الذي يليه.

وتعطل البورصة أعمالها يومي الأربعاء والخميس الموافق 17 و18 يونيو الحالي؛ إذ كان عدد أيام شهر ذي الحجة 30 يوماً، على أن تعاود العمل كالمعتاد يوم الأحد بتاريخ 21 يونيو 2026. يأتي ذلك إعمالاً بتعميم ديوان الخدمة المدنية الكويتي الصادر في وقت سابق بخصوص العطلة، وقرار مجلس الوزراء الكويتي.

ارتفاع مساهمة «أثمان
الوطنية» في «منتزهات»

أظهر تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركة الوطنية للمنتزهات.

تمثل التغير في ارتفاع مساهمة شركة أثمان الوطنية للتجارة العامة غير المباشرة في «منتزهات» من 28.71% إلى 29.65%. يُذكر أن رأس مال «منتزهات» يبلغ 21.02 مليون دينار، موزعاً على 210.22 مليون سهم، وتعد الشركة التجارية العقارية ومجموعتها (شركة المتاجرة العقارية، وشركة السالية جروب لتنمية المشاريع) أكبر مساهم في «منتزهات» بـ44.37%.

وفي آخر بيانات معلنة، فقد تراجع أرباح «منتزهات» في الربع الأول من عام 2026 بنحو 60.01% عند 138.47 ألف دينار، مقارنة بـ346.26 ألف دينار في الربع المناظر من 2025.

السيولة ترتفع والمستثمرون يتمسكون بالفرص

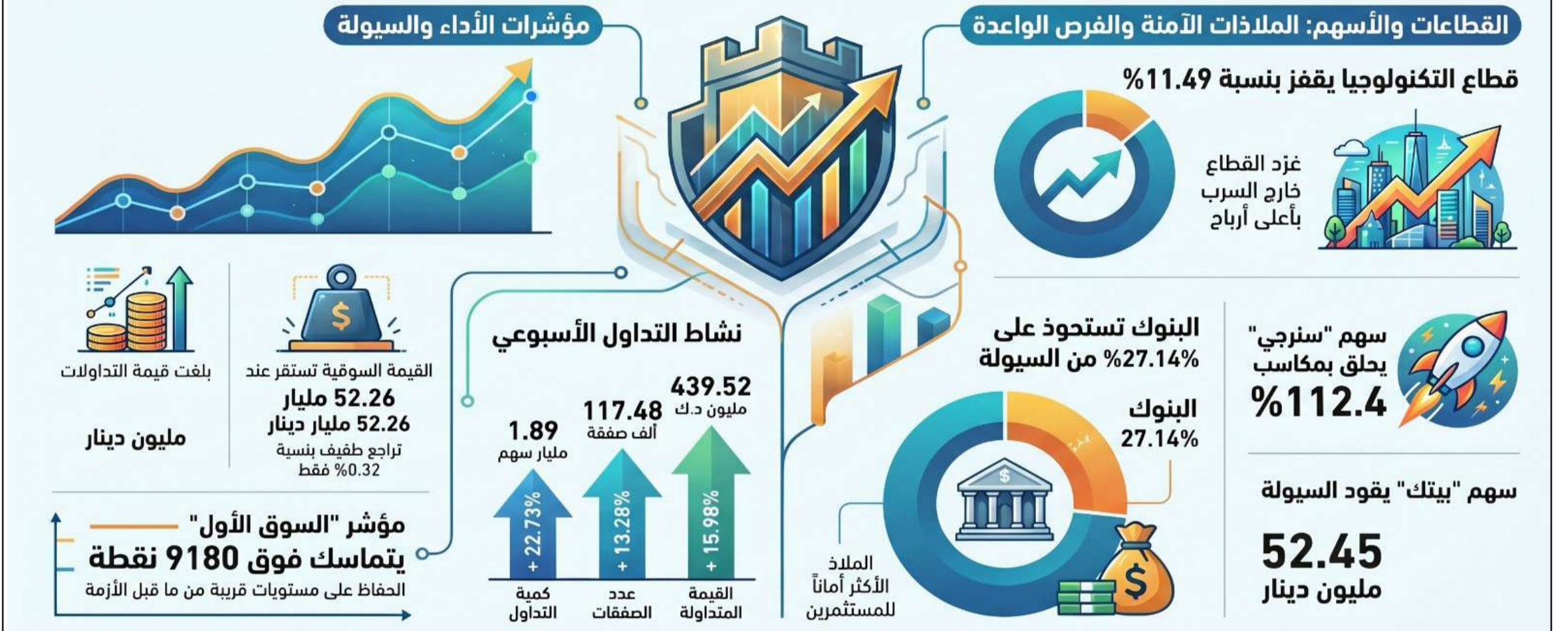
بورصة الكويت.. صلابة في وجه العاصفة

1 السيولة تقفز 15.98% لتسجل 439.52 مليون دينار رغم حبس الأنفاس الإقليمي

2 مؤشر «السوق الأول» يتمسك فوق الـ 9180 نقطة بنهاية الأسبوع بمرونة عالية

بورصة الكويت: صلابة في وجه العواصف الجيوسياسية

نمو السيولة وتوازن السوق رغم التوترات الإقليمية



كتب مساعد صالح

في ظل الظروف غير المستقرة، بدلاً من البيع الجماعي العشوائي. كما تصدر قطاع الخدمات المالية نشاط التداول من حيث الكميات والصفقات، بعدما استحوذ على نحو 654.39 مليون سهم بما يمثل 36.66% من إجمالي التداولات، إلى جانب تنفيذ 32.57 ألف صفقة شكلت 27.72% من إجمالي الصفقات.

أما قطاع البنوك، فقد حافظ على مكانته التقليدية كمحرك رئيسي للسيولة، بعدما استحوذ على تداولات بلغت قيمتها 119.28 مليون دينار، بما يعادل 27.14% من إجمالي السيولة المتداولة في السوق.

ويؤكد استمرار تدفق السيولة نحو الأسهم البنكية أن المستثمرين لا يزالون ينظرون إلى البنوك باعتبارها الملاذ الأكثر أماناً داخل السوق، نظراً لما تتمتع به من متانة مالية وربحية مستقرة وتوزيعات مجزية.

وعلى صعيد الأسهم، تصدر سهم «مدينة الأعمال» قائمة التراجعات الأسبوعية بانخفاض بلغ 14.04%، بينما سجل سهم «سنرجي» أكبر المكاسب بعد ارتفاعه بنسبة استثنائية بلغت 112.40%.

كما استحوذ سهم «وطنية» على صدارة نشاط الكميات المتداولة بنحو 361.33 مليون سهم، في حين جاء سهم «بيتك» في مقدمة الأسهم الأكثر استحواذاً على السيولة بقيمة بلغت 52.45 مليون دينار، رغم تراجع السعر بنسبة طفيفة بلغت 0.26%.

ويبدو هذا التراجع محدوداً جداً إذا ما قورن بحجم الأحداث الإقليمية المتسارعة، ما يعزز فرضية أن المستثمرين باتوا أكثر قدرة على التفريق بين التأثيرات النفسية قصيرة الأجل والأساسيات الاقتصادية طويلة الأجل.

8 قطاعات

وعلى مستوى القطاعات، تراجعت ثمانية قطاعات خلال الأسبوع، تصدرها قطاع المواد الأساسية بانخفاض نسبته 1.60%، في حين ارتفعت خمسة قطاعات أخرى، جاء في مقدمتها قطاع التكنولوجيا الذي قفز بنسبة 11.49%. ويحمل هذا التباين في الأداء دلالات إيجابية، إذ يعكس استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين، والبحث عن الشركات والقطاعات القادرة على تحقيق نمو حتى

قفزت كميات التداول بنسبة 22.73% لتصل إلى 1.89 مليار سهم، كما ارتفعت السيولة بنسبة 15.98% لتبلغ 439.52 مليون دينار، فيما زاد عدد الصفقات بنسبة 13.28% إلى 117.48 ألف صفقة.

وجاءت المقارنة مع أسبوع اقتصر على أربع جلسات بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك، إلا أن استمرار النشاط لدى الوتيرة يعكس وجود رغبة حقيقية لدى المستثمرين في اقتناص الفرص، وعدم الانجرار وراء حالة الذعر التي غالباً ما ترافق الأزمات السياسية والعسكرية. ومن زاوية أخرى، تراجعت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنسبة طفيفة بلغت 0.32%، بما يعادل نحو 167 مليون دينار، لتصل إلى 52.26 مليار دينار مقارنة مع 52.43 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق.

3 52.26 مليار دينار القيمة السوقية للبورصة.. وتراجع طفيف بـ 0.32% وسط العاصفة الجيوسياسية

4 قطاع التكنولوجيا يغرد خارج السرب بأرباح أسبوعية تقفز إلى 11.49%

5 البنوك تظل الملاذ الآمن.. وتستحوذ على 27.14% من إجمالي سيولة السوق

في وقت تتسارع فيه التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وتتصاعد العمليات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، أثبتت بورصة الكويت مجدداً أنها تمتلك من المرونة ما يؤولها لتجاوز أصعب الظروف، بعدما أنهت تعاملات الأسبوع على تراجع محدود، في وقت ارتفعت فيه السيولة وأحجام التداول بشكل لافت، بما يعكس استمرار شهية المستثمرين وعدم فقدان الثقة في السوق. ورغم الضغوط النفسية الناتجة عن حالة الترقب التي فرضتها الأحداث الإقليمية، فإن أداء السوق الكويتي جاء أكثر تماسكاً مقارنة بما قد تفرضه مثل هذه الظروف الاستثنائية، ليؤكد أن السوق بات أكثر نضجاً وقدرة على امتصاص الصدمات وإعادة التوازن بسرعة.

وسجل مؤشر السوق الأول انخفاضاً أسبوعياً بنسبة 0.41%، فاقداً 37.49 نقطة ليغلق عند مستوى 9186.51 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0.37% بما يعادل 32.41 نقطة ليستقر عند 8722.96 نقطة.

كما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.19% بخسارة بلغت 16.49 نقطة، مغلّقاً عند مستوى 8671.80 نقطة، بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.86% بما يعادل 9686.78 نقطة ليصل إلى 9686.78 نقطة.

المحصلة الأسبوعية

وعلى الرغم من اللون الأحمر الذي

تداول عدد من الشركات الكبرى دون مستوياتها العادية

الكويت قد تكون من أبرز المستفيدين، مدعومة بقوة القطاع المصرفي وتحسن مستويات السيولة واستمرار المشاريع الاقتصادية.

ورغم أن ضبابية المشهد السياسي لا تزال قائمة، فإن تجربة السوق خلال الأسابيع الماضية أثبتت أن المستثمر الكويتي بات أكثر نضجاً في التعامل مع الأحداث، وأكثر ميلاً إلى قراءة الأساسيات بدلاً من الاستجابة للانفعالات اللحظية.

تشير التقييمات الحالية للعديد من الأسهم القيادية لا تزال جاذبة، خاصة مع تداول عدد من الشركات الكبرى دون مستوياتها العادية، ما يبقي الباب مفتوحاً أمام فرص استثمارية واعدة للمستثمر طويل الأجل.

وفي حال اتجهت الأوضاع الإقليمية نحو التهدئة، وإعادة فتح مضيق هرمز بشكل كامل، واستئناف النشاط الاقتصادي بوتيرته الطبيعية، فإن بورصة

إعادة تسعير المخاطر والضغط على الأسهم

جداً من تلك التي كان يتداول عندها قبل اندلاع الحرب، وهو ما يعكس قوة القاعدة الاستثمارية المحلية وقدرة المؤسسات على امتصاص التقلبات. بل إن المؤشر العام لبورصة الكويت، إلى جانب السوقين السعودي والعُماني، يعد من بين الأسواق الخليجية القليلة التي استطاعت تعويض كامل خسائرها المسجلة منذ بداية الأزمة، وهو مؤشر بالغ الأهمية على متانة الأداء النسبي.

يرى مراقبون أن العامل الجيوسياسي سيظل المحرك الرئيسي لاتجاهات الأسواق خلال المرحلة المقبلة، حيث تنعكس أي مؤشرات تهديد بصورة إيجابية على شهية المخاطرة والاستثمار، بينما تؤدي التطورات العسكرية إلى إعادة تسعير المخاطر والضغط على الأسهم. إلا أن ما يدعو إلى التفاؤل أن السوق الكويتي نجح حتى الآن في الحفاظ على مستويات قريبة



نمت أسعار تداول الذهب في دولة الكويت خلال تعاملات أمس الخميس بنسبة 0.24%، وذلك بحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة. وبحلول الساعة 08:05 صباحاً بتوقيت الكويت، فقد سجل سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 42.776 دينار، مقابل 42.674 دينار في تعاملات أمس. وبلغ سعر جرام الذهب عيار 22 نحو 39.248 دينار، مقارنة بمستواه بالأمس البالغ 39.154 دينار.

أسعار الذهب تنمو في الكويت 0.24%

المستثمرون يسعون لمزيد من الوضوح في ظل التقلبات الجارية

HSBC يجمع المستثمرين العالميين لاستكشاف تطوّر أسواق رأس المال في الكويت

نورة العبد الكريم: التزام البورصة في إبراز جاذبية سوق المال على خارطة الاستثمار العالمية

2

أحمد المراد: انخفاض مستويات الدين ووفرة الموارد السيادية يعززان الثقة في السوق

1

تعزيز المرونة

ولقد عكست النقاشات التي شهدتها المؤتمر كيفية استجابة شركات الأعمال وصنّاع السياسات بوتيرة سريعة لتعزيز المرونة في سلاسل الإمداد وهياكل التمويل وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك التركيز على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية.

ولطالما كان بنك HSBC شريكاً استراتيجياً قوياً لمسيرة التنمية الاقتصادية في الكويت وتطور أسواقها المالية. ولقد قام البنك مؤخراً بدعم عودة دولة الكويت إلى أسواق رأس المال الدولية بعد ثماني سنوات، وذلك من خلال إصدار سندات سيادية، مما ساهم في ربط المؤسسات الحكومية بقاعدة واسعة من المستثمرين العالميين، وتعزيز وصول الكويت إلى أسواق التمويل الدولية.

وباعتباره أمين الحفظ الأول لتدفقات الاستثمارات الدولية في الكويت، وبفضل علاقاته الوثيقة التي تربطه بالمنظومة المالية والبنية التحتية للسوق الكويتية، يساعد بنك HSBC في ربط جهات الإصدار والمستثمرين المحليين بأسواق رأس المال الدولية.



وترسخ مكانته كمركز مالي إقليمي يتميز بالشفافية والكفاءة. كما تشكل فرصة استراتيجية لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات العالمية، ما يعزز ثقة المستثمرين ويؤكد تطلعاتنا نحو تطوير سوق مستدام ينسجم مع التحولات الاقتصادية العالمية.» كما أضافت العبدالكريم بأن مشاركة بورصة الكويت في مؤتمر HSBC للبورصات الخليجية تأتي في مرحلة مهمة تشهد فيها أسواق المال الخليجية

النمو المستقبلي.» وخلال حديثها في المؤتمر، قالت نورة العبد الكريم، رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت: «تجسد مشاركتنا في المؤتمرات الاستثمارية والأيام المؤسسية والجولات الترويجية التزام بورصة الكويت بدورها المحوري في إبراز جاذبية سوق المال الكويتي على خارطة الاستثمار العالمية، حيث تُعد هذه الفعاليات منصة استراتيجية لإبراز المقومات التنافسية للسوق،

في المنظر الاقتصادي طويل الأمد. ويتم تنفيذ العديد من هذه الاستثمارات عبر إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يخلق فرصاً لكل من رأس المال العام والخاص. كما تؤكد الاستجابة السريعة والمتوازنة في المنطقة على مرونتها، فيما ستسهم مبادرات مثل إدراج بورصة الكويت لصناديق المؤشرات المتداولة وأدوات الدخل الثابت مثل السندات والصكوك في تعميق أسواق رأس المال ودعم

في ظل استمرار التقلبات والتوترات الجيوسياسية الإقليمية التي تواصل تأثيرها على الأسواق العالمية، نظّم بنك HSBC هذا الأسبوع في لندن مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي بمشاركة أكثر من 300 مستثمر مؤسسي عالمي، إلى جانب أكثر من 100 شركة من منطقة الشرق الأوسط، وممثلين عن البورصات السبع في دول مجلس التعاون. وسجّل المؤتمر بذلك أكبر تجمع للمستثمرين المؤسسين في تاريخه الممتد على مدى خمس سنوات حيث بلغ عدد الاجتماعات التي تم تنظيمها خلال المؤتمر أكثر من 3000 اجتماع.

وافتتح المؤتمر جورج الحداري، الرئيس التنفيذي لمجموعة إتش إس بي سي بي ال سي، حيث ركزت النقاشات على المائة والمرونة التي تتمتع بها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التكيف، بالإضافة إلى فرص تنوع القطاعات والأصول الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين العالميين الراغبين في استكشاف الفرص الاستثمارية طويلة الأجل المتاحة في المنطقة.

وقال أحمد المراد، الرئيس التنفيذي لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود في الكويت: «إن الأسس الاقتصادية القوية التي تتمتع بها دولة الكويت، وانخفاض مستويات الدين، ووفرة الموارد السيادية، والتركيز الواضح على مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، كلها عوامل تعزز الثقة

استمرت احتلال المركز التاسع للشهر الثاني بين أعضاء «أوبك»

573 ألف برميل يومياً إنتاج الكويت في مايو



ألف برميل يومياً. وبشكل عام، فقد تراجع إنتاج أعضاء منظمة أوبك الاثني عشر بما فيهم الإمارات في الشهر المنصرم بواقع 177 ألف برميل يومياً عند 18.83 مليون برميل كل يوم، مقارنة بـ19.01 مليون برميل يومياً في شهر أبريل 2026.

يأتي ذلك التراجع بوتيرة أقل من المسجلة في شهر أبريل السابق، وذلك بالتزامن مع تنفيذ ما أعلنته الدول الثمان بتحالف «أوبك+» التي تضم السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان،

والتصدير، فقد خفضت «أوبك» في تقريرها الصادر اليوم توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام الحالي إلى 970

واصلت المملكة العربية تصدر القائمة بإنتاج 6.91 مليون برميل، وتلتها إيران بـ2.33 مليون برميل، ثم الإمارات بـ2.11 مليون برميل والتي قررت الانسحاب من المنظمة.

وجاء في المركز الرابع إنتاج نيجيريا من النفط الخام بـ1.52 مليون برميل كل يوم، وتلتها العراق بـ1.48 مليون برميل يومياً، ثم ليبيا وفنزويلا بنحو 1.30 مليون برميل و1.07 مليون برميل كل يوم على التوالي، والجزائر بـ982 ألف برميل ويتبعهم الكويت.

وإلى جانب الكويت، فقد رفعت 7 دول إنتاجها النفطي بشكل يومي خلال شهر مايو 2026 في مقدمتها السعودية بواقع 157 ألف برميل، بينما تراجع إنتاج 4 دول على رأسها إيران بواقع 546

الخام في الشهر الماضي إلى 573 ألف برميل كل يوم، مقابل 556 ألف برميل في شهر أبريل 2026. استمرت بذلك الكويت في احتلال المركز التاسع للشهر الثاني على التوالي من حيث حجم الإنتاج اليومي بين أعضاء المنظمة، إذ

ارتفع إنتاج دولة الكويت من النفط الخام خلال شهر مايو 2026 بنحو 16 ألف برميل يومياً، وفق التقرير الشهري الصادر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك». وصل إنتاج الكويت من النفط

سعر برميل النفط الكويتي يتراجع 2.3 دولار

تراجع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات أمس بنحو 2.30 دولار؛ وذلك بالتزامن مع تصاعد الهجمات الإيرانية. ووفق بيانات وزارة النفط، بلغ سعر برميل النفط الكويتي في تعاملات أمس 99.54 دولار، مقابل 101.84 دولار في تعاملات الثلاثاء الماضي. أظهرت أسواق النفط العالمية تراجعاً ملحوظاً في مخاوف نقص الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، مع انحسار حدة الضغوط على السوق الفعلية. وتراجع خام برنت إلى نحو 98 دولاراً للبرميل، بعد أن كان قد تجاوز مستوى 140 دولاراً في أبريل الماضي، كما انخفض خام دبي إلى قرابة 94 دولاراً مقارنةً بذرورة بلغت نحو 160 دولاراً.

ألف برميل يومياً، بما يعد التعديل الثاني للخفض على التوالي، فيما رفعت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2027.

في إطار دعمه المستمر لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»

«الوطني» يحذر من مواقع السفر والحجز المزيفة مع دخول موسم الإجازات

العروض المغرية على وسائل التواصل الاجتماعي تعد من أبرز علامات الاحتيال

2

ضرورة التحقق من مصداقية المواقع الإلكترونية قبل إجراء أي عملية حجز أو دفع

1



مع ارتفاع معدلات السفر خلال موسم الصيف، يحذر بنك الكويت الوطني عملاءه والجمهور من عمليات الاحتيال المرتبطة بمواقع السفر والحجز الإلكترونية المزيفة، وذلك في إطار دعمه المستمر لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المالية في المجتمع وتعزيز توعية العملاء من مختلف الشرائح.

يأتي هذا التحذير في ظل تنامي أساليب الاحتيال الرقمي التي تستهدف المستخدمين عبر الإنترنت، لا سيما خلال فترات الذروة التي تشهد إقبالاً كبيراً على حجوزات السفر، حيث يستغل المحتالون اندفاع العملاء ورغبتهم في الاستفادة من العروض الترويجية السريعة، من خلال إنشاء مواقع إلكترونية وهمية تحاكي بشكل كبير مواقع شركات الطيران والفنادق ومنصات الحجز العالمية، بحيث يصعب على المستخدم التفريق بينها وبين المواقع الأصلية، وغالباً ما يتم الترويج لهذه المواقع عبر إعلانات جذابة على وسائل التواصل الاجتماعي أو رسائل إلكترونية مضللة، تتضمن عروضاً بأسعار منخفضة بشكل مبالغ فيه، بهدف استدراج الضحايا ودفعهم لإتمام عمليات الحجز دون التحقق الكافي من مصداقية الجهة

المقدمة للخدمة. وأشار البنك إلى أن عمليات الاحتيال تبدأ عندما يقوم المستخدم بالدخول إلى هذه المواقع وإتمام عملية الدفع، حيث يطلب منه إدخال بيانات بطاقته البنكية أو معلوماته الشخصية، وفي بعض الحالات، يتلقى الضحية رسالة تأكيد حجز تبدو رسمية، إلا أنه يكشف لاحقاً عدم وجود أي حجز فعلي، أو يتم استغلال بياناته المالية في عمليات غير مصرح بها.

مصادقية المواقع

الجرائم الإلكترونية

وشدد بنك الكويت الوطني على أهمية التحقق من مصداقية المواقع الإلكترونية قبل إجراء أي عملية حجز أو دفع، موضحاً أن هناك عدداً من المؤشرات التي قد تدل على أن الموقع غير موثوق، مثل وجود أخطاء إملائية في عنوان الموقع، أو استخدام نطاقات مشابهة للمواقع الأصلية، بالإضافة إلى غياب بروتوكول الأمان (https) أو ظهور صفحات غير مكتملة وروابط معطلة داخل الموقع.

كما لفت البنك إلى أن العروض المغرية تعد من أبرز علامات الاحتيال، حيث يستغل المحتالون رغبة المستخدمين في الحصول على أسعار منخفضة لإقناعهم بإتمام الحجز بسرعة دون التحقق، وهو ما يزيد من احتمالية الوقوع ضحية لعمليات

تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما يعمد إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية.

الوطني داعم وشريك رئيسي لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، حيث دأب «الوطني» باعتباره أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة على

كما يسخر كافة إمكاناته الهائلة لنشر الثقافة المصرفية لدى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور.

شريك رئيسي

جدير بالذكر أن بنك الكويت

ضمن جهوده المتواصلة لدعم وتمكين الشباب

«الخليج» يستقبل طلاب جامعة (GUST) مع استئناف الدراسة الحضورية

نقطة ترحيبية في برنامج نقاط الخليج، يمكنه استبدالها بـ «كاش باك» أو التسوق عبر المتجر الإلكتروني لتطبيق البنك، إضافة إلى قسائم شراء من أشهر المطاعم والمقاهي ومحلات الملابس، و50 ديناراً من وفود Oula، وكذلك خصم يومي بنسبة 50% على تذاكر السينما من سينسكيب Vox Cinema

الوعي المالي

كما حرص بنك الخليج خلال مشاركته على دعم حملة «لنكن على دراية» بهدف رفع مستوى الوعي المالي لدى الطلاب وتعزيز فهمهم لحقوقهم وواجباتهم المصرفية وسبل تجنب الاحتيال المالي. وتأتي مشاركة بنك الخليج في استقبال طلاب الفصل الصيفي ضمن استراتيجيته الشاملة لدعم الشباب وبناء علاقات طويلة الأمد معهم، عبر فهم احتياجاتهم المتغيرة وتقديم منتجات وخدمات تدعم تطلعاتهم المستقبلية. ومن خلال التفاعل المباشر مع الطلبة في بيئتهم التعليمية، يواصل البنك ترسيخ دوره كشريك في مسيرتهم التعليمية والمهنية.



باقة واسعة من المزايا والخصومات التي تناسب أسلوب حياتهم. فعند تحويل المكافأة الطلابية وتفعيل بطاقة red Plus مسبقاً الدفع، يحصل العميل على 5,000

عملية ضمن إطار منظم وآمن. ويتميز حساب red بأنه مصمم خصيصاً للطلبة والشباب، ولا يتطلب حداً أدنى لفتح الحساب، كما يوفر لهم

الخدمات المصرفية، لاسيما حساب red للشباب وبطاقة red Plus، المصممين خصيصاً لطلبة الجامعات، حيث يقدمان مجموعة من المزايا التي تساعدهم على إدارة مواردهم المالية بكفاءة منذ بداية مشوارهم الأكاديمي. تهدف هذه الحلول إلى تمكين الشباب من بناء مهارات مالية أساسية من خلال أدوات تساعدهم على تتبع المصروفات، ووضع الميزانيات، واتخاذ قرارات مالية مدروسة. وقد أبدى الطلبة اهتماماً كبيراً بالمزايا التي يوفرها الحساب والبطاقة، مثل التحكم ببطاقة الدفع، والعروض الحصرية، والمكافآت عند الشراء، إلى جانب الدعوات لحضور فعاليات مختارة تعزز نمط حياتهم وتواكب تطلعاتهم.

الجيل الرقمي

ويمثل حساب red ركناً أساسياً من استراتيجية بنك الخليج الموجهة للشباب، إذ يوفر مزايا تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال دمج المكافآت والترفيه والتجارب التعليمية، بما يشجع على تبني سلوك مالي

ضمن جهوده المتواصلة لدعم وتمكين الشباب، استقبل بنك الخليج طلاب جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)، عقب استئناف الدراسة الحضورية في الفصل الصيفي لجميع الأقسام، وقد تواجد موظفو إدارة المبيعات في مقر الجامعة لتعريف الطلبة بمزايا حساب red للشباب وبطاقة red Plus مسبقاً الدفع. وحرص البنك على التواجد بشكل مميز من خلال جناح تفاعلي، بهدف تعريف الطلبة بمزايا منتجاته المخصصة للشباب، إضافة إلى تحفيزهم على تبني نمط حياة نشط ومتوازن يجمع بين الوعي المالي وأسلوب الحياة العصري. ويعد دعم وتمكين الشباب أحد الركائز الأساسية في استراتيجية بنك الخليج، حيث يحرص على تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية والطلابية بما يساهم في تمكين الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، إلى جانب تعزيز ثقافتهم المالية في مراحل مبكرة من حياتهم الأكاديمية. وقد استعد جناح البنك للإقبال الواسع من الطلبة الراغبين في التعرف على

شريك نجاح رئيسي لمسابقة «برنامج الشركة» السنوية لطلبة الثانوية والجامعات

«زين» و«إنجاز» تدعمان ابتكارات الطلبة في الذكاء الاصطناعي والاستدامة



وليد الخشتي ويلي المطيري يكرمان أحد الفرق الفائزة في فئة الجامعات

منصات تعليمية وتدريبية تُساعد الشباب على استكشاف قدراتهم، وتطوير مهاراتهم، وتحويل أفكارهم إلى حلول عملية قابلة للتطبيق. تسعى زين من خلال شراكتها المستمرة مع جمعية إنجاز الكويت إلى دعم المنظومة التعليمية والشبابية في الكويت، والمساهمة في بناء جيل يمتلك أدوات المستقبل، ويمتلك القدرة على قيادة التحول الرقمي، والمشاركة بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب.

مسابقة «برنامج الشركة»، الهادفة إلى تعزيز مفاهيم الاستدامة بين الطلبة، وتشجيعهم على تبني ممارسات وحلول مبتكرة تخدم المجتمع والبيئة، وترسخ أهمية التفكير المسؤول في تصميم المشاريع الريادية منذ مراحلها الأولى.

وعكست مشاريع الطلبة هذا العام اهتمام الجيل الجديد المتزايد بالتكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، خصوصاً في المجالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والاستدامة والتحول الرقمي، وهو ما يؤكد أهمية توفير

ومنتجات ذات أثر إيجابي ومستدام، وتكريم المشاريع التي أظهرت قدرة واضحة على توظيف الابتكار في معالجة التحديات المجتمعية والبيئية والاقتصادية، بما ينسجم مع توجه الشركة نحو دعم الحلول الشبابية القابلة للنمو والتأثير.

المشاريع الريادية

وللمسة الثانية على التوالي، تعاونت زين وإنجاز مع شركة «نستله» في مبادرة «أبطال الاستدامة» ضمن

تعليمية مُحفزة تُتيح للطلبة تجربة عملية متكاملة في عالم ريادة الأعمال، بدءاً من تطوير الفكرة وتحويلها إلى مشروع قابل للتطبيق، مروراً بإعداد خطط العمل ودراسات الجدوى وإدارة الفرق، وصولاً إلى عرض المنتجات والخدمات أمام لجان تحكيم متخصصة تضم نخبة من رواد الأعمال والمسؤولين التنفيذيين من القطاع الخاص.

ورعت زين فئة «أفضل منتج مبتكر»، التي هدفت إلى تشجيع الطلبة على تطوير أفكار إبداعية

أعلنت زين الكويت عن دعمها للنسخة الـ 20 من مسابقة «برنامج الشركة» السنوية للمدارس الثانوية والجامعات التي نظمتها جمعية إنجاز الكويت، وذلك استمراراً في الشراكة الاستراتيجية الممتدة لأكثر من عقدين من الزمن بين الطرفين للاستثمار في قدرات الشباب، وتأكيداً على التزام الشركة بدعم المبادرات التعليمية والشبابية التي تُمكن الجيل القادم وتسهم في تنمية مهارات المستقبل.

أفكار مبتكرة

وشهدت فئة المدارس الثانوية هذا العام مشاركة نحو 100 طالب وطالبة من مختلف المدارس الحكومية والخاصة، تنافسوا ضمن 12 فريقاً طلابياً عبر مشاريع وأفكار مبتكرة عكست مستوى متقدم من الوعي بقضايا المستقبل، حيث ركزت المشاريع على مجالات حديثة تشمل الذكاء الاصطناعي، والاستدامة، والتحول الرقمي، والحلول المجتمعية الذكية.

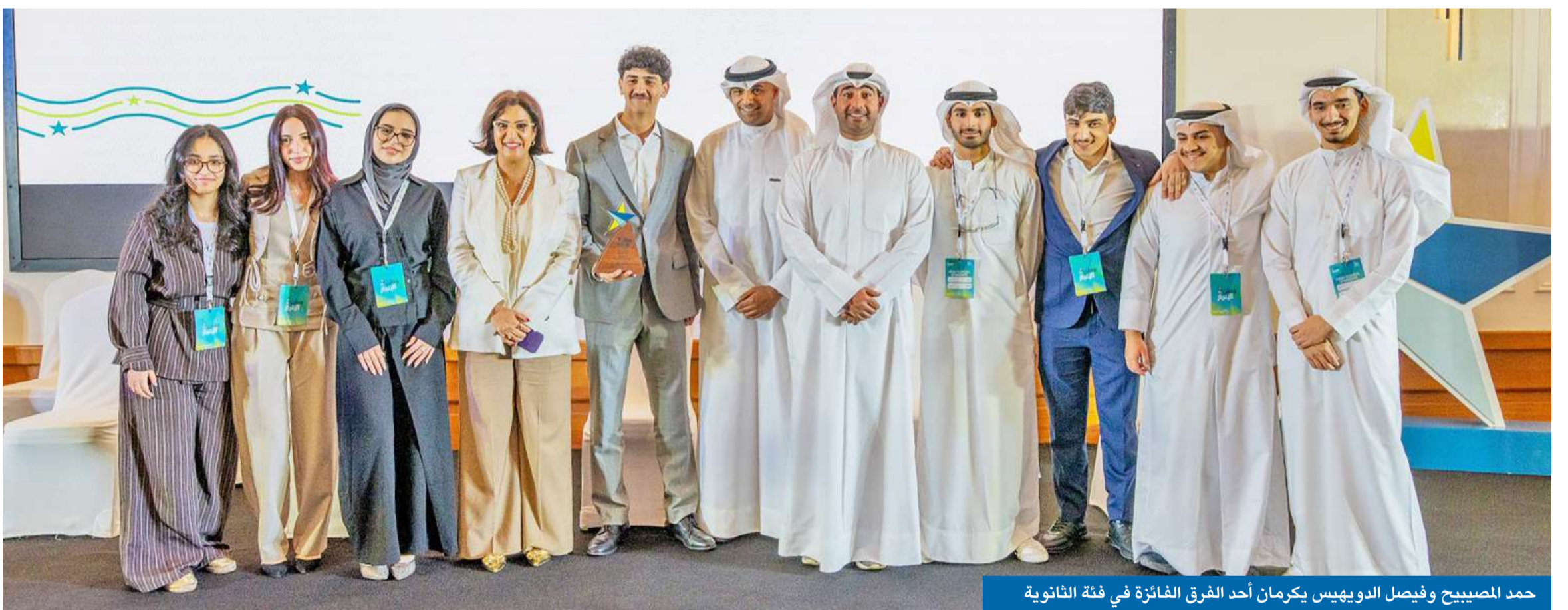
كما شهدت فئة الجامعات مشاركة 10 فرق طلابية تنافست من خلال مشاريع ريادية وأفكار مبتكرة تُعالج تحديات واقعية وتواكب احتياجات السوق، بما يعكس تنامي اهتمام الطلبة بثقافة المبادرة، والعمل الجماعي، والابتكار التطبيقي في مختلف القطاعات.

تجربة عملية

وتفخر زين بكونها شريك نجاح رئيسي لهذه المبادرة التعليمية السنوية التي تدعمها انطلاقاً من استراتيجيتها

شريك نجاح

وتمتع زين بكونها شريك نجاح رئيسي لهذه المبادرة التعليمية السنوية التي تدعمها انطلاقاً من استراتيجيتها



حمد المصبيح وفيفل الدويهييس يكرمان أحد الفرق الفائزة في فئة الثانوية

ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» ينبّه العملاء إلى ضرورة تجنب التفاعل مع الروابط والرسائل الإلكترونية المشبوهة



لنكن على دراية

الحملة التوعوية المصرفية

لسرقة أموالهم أو بياناتهم. وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم النصائح الهامة للعملاء مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرقم السري للبطاقة على الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور لمرّة واحدة «OTP» مع أيّ كان وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة.

الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز العميل والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة. وشدد بيت التمويل الكويتي على تذكير العملاء أن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبداً، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيالية والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية

حذر بيت التمويل الكويتي من مخاطر الاستجابة للرسائل والروابط الإلكترونية المشبوهة، ضمن دعمه لحملة «لنكن على دراية» الهادفة إلى تعزيز الوعي المصرفي، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت. ومن بين أساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من العميل الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال

مؤشر السوق السعودية يضيف 29 نقطة.. وسيولة التداول قفزت إلى 4.9 مليار ريال

«تاسي» يغلق فوق 11 ألف نقطة بدعم 14 قطاعاً

المرافق العامة والاتصالات والمواد الأساسية تقود المكاسب

141 شركة ترتفع مقابل تراجع 112 شركة في جلسة متوازنة

الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بتداولات بلغت أكثر من 513 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً بنسبة 0.15%. وجاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية بسيولة بلغت نحو 477 مليون ريال، مع ارتفاع نسبته 0.44%. أما من حيث أحجام التداول، فقد تصدر سهم أرامكو السعودية القائمة بتداول أكثر من 17.5 مليون سهم، تلاه سهم الأندية للرياضة بأكثر من 12 مليون سهم، ثم سهم أمريكانا بنحو 12 مليون سهم.

إفصاحات وأرقام قياسية

شهدت الجلسة مجموعة من التطورات والإفصاحات التي استقطبت اهتمام المستثمرين. فقد أعلن مصرف الإنماء اكتمال عملية شراء عدد من أسهمه، لينتهي السهم الجلسة مرتفعاً بنسبة 0.65%. كما أعلنت شركة سيسكو القابضة نتائج اجتماع جمعيتها العامة، ضمن سلسلة من الإفصاحات التي ساهمت في تنشيط التداولات.

وفي جانب الأرقام القياسية، سجل سهم رسن مستوى تاريخياً جديداً عند 155.8 ريال رغم تراجعها الطفيف عند الإغلاق، فيما وصلت أسهم صافولا ولوبريف وجري إلى أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

وفي المقابل، سجلت بعض الشركات مستويات متدنية جديدة، من بينها أسمنت نجران وإس إم سي للرعاية الصحية ومجموعة إم بي سي والدواء، في مؤشر على استمرار التباين الكبير بين أداء الشركات والقطاعات المختلفة.

درجة جيدة من المرونة في مواجهة التحديات الخارجية

تكشف نتائج جلسة الخميس أن السوق السعودية ما زالت تتمتع بدرجة جيدة من المرونة في مواجهة التحديات الخارجية، مستفيدة من قوة الاقتصاد المحلي وتنوع القطاعات المدرجة واستمرار تدفق السيولة. ومع استمرار مراقبة المستثمرين لتطورات أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية وقرارات البنوك المركزية العالمية، ستبقى السوق السعودية في موقع مهم ضمن أسواق المنطقة المرتفعة. كما أن استمرار المشاريع التنموية الكبرى والإصلاحات الاقتصادية يوفر دعماً إضافياً لثقة المستثمرين، ما يعزز فرص المحافظة على التوازن الإيجابي خلال الفترة المقبلة.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن «تاسي» يواصل بناء قاعدة استقرار فوق مستوى 11 ألف نقطة، مع ترقب المستثمرين لمحفزات جديدة قد تدفع السوق نحو مستويات أعلى خلال النصف الثاني من العام.



البنوك والطاقة

مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسطات التاريخية، فيما يواصل القطاع المصرفي الاستفادة من قوة النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع مستويات الإقراض والتمويل المرتبطة بالمشاريع التنموية الكبرى.

كما ينظر المستثمرون إلى القطاعين باعتبارهما من أكثر القطاعات استقراراً وقدرة على تحقيق أرباح مستدامة في مختلف الظروف الاقتصادية.

حافظ قطاعا البنوك والطاقة على حضورهما الداعم للمؤشر العام، حيث ارتفع قطاع الطاقة بنسبة 0.36% بينما سجل قطاع البنوك مكاسب بلغت 0.12%.

وتكتسب هذه المكاسب أهمية خاصة نظراً للوزن الكبير الذي يتمتع به القطاعان داخل المؤشر العام، إذ يمثلان نسبة كبيرة من القيمة السوقية الإجمالية للسوق السعودية. ويستفيد قطاع الطاقة من استمرار أسعار النفط عند

جانب استمرار النشاط في الأسهم المرتبطة بالمشاريع والبنية التحتية والصناعة.

الأسهم المتراجعة

على الجانب الآخر، تصدر سهم رعاية قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بعدما تراجع بنسبة 2.88% ليغلق عند 101 ريال. كما انخفض سهم بترو رابع بنسبة 2.86% ليصل إلى 13.94 ريال، فيما تراجع سهم ارتيكس بنسبة 2.77% إلى مستوى 10.89 ريال. ورغم هذه التراجعات، فإنها جاءت ضمن نطاقات محدودة نسبياً مقارنة بالمكاسب التي حققتها الأسهم الراجعة، وهو ما يعكس استمرار التوازن داخل السوق وعدم وجود ضغوط بيع واسعة النطاق.

كما أن تراجع بعض الأسهم جاء بعد موجات ارتفاع سابقة، ما يشير إلى أن جزءاً من الحركة قد يكون مرتبطاً بعمليات جني أرباح طبيعية.

النشاط والسيولة

استحوذت الأسهم القيادية على جزء كبير من السيولة المتداولة خلال الجلسة. فقد تصدر مصرف الراجحي قائمة الأسهم

وتعكس هذه التحركات اختلاف توجهات المستثمرين بين القطاعات، حيث فضل البعض التركيز على الشركات القيادية والقطاعات الدفاعية أو المرتبطة بالنمو الاقتصادي المباشر، مقابل تقليص الانكشاف على بعض القطاعات الأخرى خلال الجلسة.

الأسهم الراجعة

شهدت الجلسة أداءً قوياً لعدد من الأسهم، حيث تصدر سهم ليفا قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعدما قفز بنسبة 9.97% ليغلق عند 11.69 ريال. وجاء سهم الكابلات السعودية في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 9.43% ليصل إلى 181 ريالاً، مسجلاً أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، في إشارة إلى قوة الزخم الشرائي على السهم. كما ارتفع سهم المملكة بنسبة 6.03% ليغلق عند 14.42 ريال، فيما صعد سهم أنابيب الشرق بنسبة 5.71% إلى 218.5 ريال.

وتؤكد هذه المكاسب وجود اهتمام استثماري واضح بعدد من الأسهم متوسطة وصغيرة القيمة السوقية، إلى

يراقبها المستثمرون لقياس قوة الاتجاهات السوقية، إذ إن ارتفاع قيم التداول عادة ما يعكس وجود قناعة أكبر بالأسعار الحالية واستعداد المستثمرين للدخول أو زيادة مراكزهم.

كما أن توزيع السيولة على عدد كبير من القطاعات والأسهم يعكس تنوع الفرص الاستثمارية داخل السوق السعودية وعدم اختصار النشاط على عدد محدود من الشركات أو القطاعات.

وتشير هذه المستويات من التداول إلى أن السوق ما زالت قادرة على جذب السيولة المحلية والمؤسسية رغم التحديات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات السياسية في المنطقة.

قطاعات تحت الضغط

في المقابل، لم تكن جميع القطاعات قادرة على تحقيق مكاسب، حيث تعرض عدد من المؤشرات القطاعية لضغوط بيعية متفاوتة.

وتصدر قطاع الإعلام والترفيه قائمة الخاسرين بتراجع بلغ 1.10%، تلاه قطاع المنتجات المنزلية والشخصية بنسبة انخفاض بلغت 0.99%، ثم قطاع الرعاية الصحية الذي تراجع بنسبة 0.79%.

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات جلسة الخميس على ارتفاع محدود لكنه يحمل دلالات إيجابية في ظل بيئة عالمية تنسم بارتفاع مستويات التوتر وعدم اليقين. وتمكن المؤشر من الإغلاق فوق حاجز 11 ألف نقطة بعدما سجل مكاسب بلغت 29.38 نقطة، ليصل إلى مستوى 11,042.02 نقطة، مدعوماً بأداء إيجابي لعدد من القطاعات القيادية وعودة النشاط إلى مجموعة من الأسهم ذات التأثير المباشر على حركة السوق.

ويأتي هذا الأداء في وقت تواصل فيه الأسواق العالمية مراقبة التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى متابعة مسارات أسعار الفائدة العالمية وتحركات أسعار النفط. ورغم هذه العوامل الضاغطة، أظهرت السوق السعودية قدرة على الحفاظ على توازنها والاستفادة من العوامل المحلية الداعمة، وفي مقدمتها قوة السيولة وتنوع الفرص الاستثمارية ونتائج الشركات والإفصاحات الجوهرية.

كما عكس أداء الجلسة استمرار ثقة المستثمرين في أساسيات الاقتصاد السعودي والشركات المدرجة، خاصة مع استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج التحول الاقتصادي التي تدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة.

إغلاق إيجابي

بدأت الجلسة عند مستوى 11,009.41 نقطة وشهدت تذبذباً محدوداً خلال ساعات التداول، حيث لامس المؤشر أدنى مستوى له عند 10,995.98 نقطة قبل أن ينجح في تعويض خسائره تدريجياً وصولاً إلى أعلى مستوى للجلسة عند الإغلاق نفسه البالغ 11,042.02 نقطة.

ويشير هذا المسار إلى وجود طلب شرائي واضح عند المستويات المنخفضة، حيث استغل المستثمرون التراجعات المحدودة للدخول إلى السوق وإعادة بناء مراكزهم الاستثمارية. كما يعكس قدرة السوق على امتصاص الضغوط الخارجية دون تسجيل تراجعات حادة كتلك التي شهدتها بعض الأسواق العالمية خلال الفترة الأخيرة.

ويعد الإغلاق فوق مستوى 11 ألف نقطة مؤشراً مهماً من الناحية النفسية والفنية، إذ يمنح المستثمرين قدراً أكبر من الثقة في قدرة السوق على الحفاظ على مسارها المستقر رغم استمرار التقلبات العالمية.

سيولة قوية

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 4.91 مليار ريال من خلال تداول أكثر من 214 مليون سهم، وهي مستويات تعكس استمرار النشاط الجيد في السوق ووجود اهتمام استثماري واسع من قبل المتعاملين. تعد السيولة من أهم المؤشرات التي

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
3.13%	22.01	22.72	صندوق البلاد للذهب	1
2.93%	24.22	24.95	صندوق البلاد التقني الأمريكي	2
2.88%	101.00	104.00	رعاية	3
2.86%	13.94	14.35	بترو رابع	4
2.77%	10.89	11.20	ارتيكس	5
2.49%	32.86	33.70	البحري	6
2.26%	7.78	7.96	سي جي إس	7
2.25%	130.50	133.50	أسترا الصناعية	8
2.15%	15.95	16.30	صدق	9
2.13%	15.18	15.51	أسمنت ينبع	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
9.97%	11.69	10.63	ليفيا	1
9.43%	181.00	165.40	الكابلات السعودية	2
6.03%	14.42	13.60	للملكة	3
5.71%	218.50	206.70	أنابيب الشرق	4
4.21%	11.64	11.17	الصقر للتأمين	5
3.74%	56.85	54.80	أنابيب السعودية	6
3.73%	73.65	71.00	أماك	7
3.49%	94.85	91.65	قو للإتصالات	8
3.11%	42.42	41.14	أبو معطي	9
3.03%	7.81	7.58	أنابيب	10

التداولات تتجاوز 1.4 مليار درهم

أسهم 57 شركة تهبط وتدفع مؤشر أبوظبي للتراجع

تداولات تتجاوز 830 مليون درهم بدعم نشاط العقارات والطاقة والخدمات الرقمية

المؤشر يرتفع إلى 9577 نقطة رغم تراجع أسهم 52 شركة من أصل 99 شركة متداولة

المستثمرين نحو إعادة توزيع استثماراتهم بين القطاعات المختلفة بحثاً عن فرص جديدة للنمو. ورغم الانخفاض المسجل خلال الجلسة، فإن القطاع العقاري في أبوظبي ما زال يحظى بدعم قوي من المشاريع التنموية المستمرة وارتفاع الطلب على العقارات السكنية والتجارية، ما يوفر أساساً متيناً للنمو على المدى الطويل.

الأسمم الأكثر نشاطاً

استحوذ سهم «بنك الاستثمار» على صدارة التداولات من حيث الكمية، بعدما تم تداول نحو 115 مليون سهم خلال الجلسة، ليكون الأكثر نشاطاً بين جميع الأسهم المدرجة، وأغلق السهم مستقراً عند مستوى 0.028 درهم دون تغيير عن الجلسة السابقة.

ويعكس هذا الحجم الكبير من التداولات استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم ذات الأسعار المنخفضة، والتي عادة ما تجذب شريحة واسعة من المتعاملين الباحثين عن فرص المضاربة قصيرة الأجل.

وفي الوقت نفسه، شهد سهم «مجموعة تو بوينت زيرو» تداولات قوية تجاوزت 21 مليون سهم، إلا أنه ألقى متراجحاً بنسبة 1.4% عند 2.18 درهم، في ظل ضغوط بيعية طالت السهم خلال الجلسة.

أفاق المرحلة المقبلة

يواصل سوق أبوظبي إظهار قدرته على الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة رغم التراجعات المحدودة التي تشهدها بعض الجلسات. كما أن تنوع القطاعات النشطة، خصوصاً الطاقة والبنوك والصناعة، يوفر دعماً مهماً لاستقرار السوق ويحد من تأثير الضغوط على بعض الأسهم الفردية. ويتطلع المستثمرون خلال الفترة المقبلة إلى نتائج الشركات والتطورات الاقتصادية المرتبطة بأسعار الطاقة والنمو الاقتصادي العالمي، باعتبارها عوامل رئيسية ستؤثر على اتجاهات الاستثمار. وفي ظل استمرار قوة الأساسيات الاقتصادية للإمارات وتدفق الاستثمارات المؤسسية، تبقى سوق أبوظبي من أبرز الأسواق الإقليمية القادرة على استقطاب السيولة وتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل.

ولم تقتصر المكاسب على ذلك، إذ قفز سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» بنسبة 3.5% ليغلق عند 5.86 درهم، مستفيداً من توقعات إيجابية لنشاط الخدمات اللوجستية والطاقة في المنطقة، إلى جانب استمرار المشاريع التوسعية للشركة. ويؤكد الأداء الإيجابي لأسهم الطاقة أن هذا القطاع لا يزال يشكل أحد أهم مصادر الدعم للسوق الإماراتية، مستفيداً من قوة الطلب العالمي على الطاقة واستمرار الاستثمارات في البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية.

العقارات تتراجع

في المقابل، تعرض قطاع العقارات لضغوط بيعية أثرت على أداء المؤشر العام، حيث انخفض سهم «الدار العقارية» بنسبة 1.6% ليغلق عند 7.20 درهم، رغم تداولات قاربت 17 مليون سهم. ويأتي هذا التراجع في إطار عمليات جني أرباح على بعض الأسهم العقارية التي حققت أداءً جيداً خلال الفترة الماضية. كما يعكس توجه بعض

خلال الجلسة، رغم وجود أسهم نجحت في تسجيل مكاسب لافتة. وتعكس هذه الأرقام استمرار النشاط الانتقائي للمستثمرين، حيث تركزت السيولة على الأسهم ذات المحفزات التشغيلية الواضحة، خصوصاً في قطاعات الطاقة والخدمات والصناعة.

الطاقة تدعم السوق

برزت أسهم مجموعة أدنوك بين أبرز الراحين خلال الجلسة، حيث ارتفع سهم «أدنوك للغاز» بنسبة 0.6% ليغلق عند 3.34 درهم، مدعوماً باستمرار النظرة الإيجابية تجاه الشركة وأدائها التشغيلي القوي. كما سجل سهم «أدنوك للحفر» واحدة من أكبر المكاسب بين الأسهم القيادية بعد ارتفاعه بنسبة 2.8% ليصل إلى 5.85 درهم، مع تداولات تجاوزت 18 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات المرتبطة بقطاع الطاقة.

والمالية الإقليمية والعالمية، إضافة إلى ترقب نتائج الأعمال والبيانات التشغيلية للشركات خلال الفترة المقبلة. ورغم تراجع المؤشر، فإن السوق لا يزال يتحرك بالقرب من مستويات مرتفعة تاريخياً مقارنة بالسنوات الماضية، مدعوماً بمتانة الاقتصاد الإماراتي واستمرار تدفقات الاستثمار المؤسسي إلى عدد من القطاعات الرئيسية.

تداولات نشطة

شهدت الجلسة تداولات بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.49 مليار درهم، ما يؤكد استمرار مستويات السيولة القوية في السوق. كما تم تداول أسهم 96 شركة مدرجة، في مؤشر على اتساع قاعدة النشاط وتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المتعاملين. ومن بين الشركات المتداولة، ارتفعت أسهم 26 شركة، بينما تراجعت أسهم 57 شركة، في حين استقرت أسعار 13 شركة دون تغيير. ويشير هذا التوزيع إلى هيمنة الاتجاه البيعي على السوق

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية جلسة الخميس على تراجع محدود، رغم الأداء الإيجابي لعدد من أسهم قطاع الطاقة، وذلك تحت ضغط عمليات بيع طالت شريحة واسعة من الأسهم المدرجة. وجاءت التداولات عند مستويات قوية تجاوزت 1.49 مليار درهم، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري واحتفاظ السوق بجاذبيته رغم حالة التباين التي شهدتها الأسهم خلال الجلسة.

ضغوط واسعة

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية منخفضاً بنسبة 0.3% ليصل إلى مستوى 9546 نقطة، متأثراً بتراجع غالبية الأسهم المتداولة خلال الجلسة. وأظهرت البيانات أن موجة الانخفاض شملت عدداً كبيراً من الشركات المدرجة، الأمر الذي حدّ من تأثير المكاسب التي حققتها بعض الأسهم القيادية. ويعكس هذا الأداء استمرار حالة الحذر بين المستثمرين، في ظل متابعة التطورات الاقتصادية

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/11	2026/06/10	التغير
1 رأس الخيمة للأسمنت الأبيض	0.89	0.94	(4.90%)
2 طاقة	2.29	2.37	(3.38%)
3 إنفستكوب كابيتال	1.59	1.64	(3.05%)
4 مجموعة أرام	1.99	2.05	(2.93%)
5 بريسايت	3.66	3.77	(2.92%)
6 فينكس كروب	0.63	0.65	(2.63%)
7 أبوظبي الأول	16.34	16.72	(2.27%)
8 منازل العقارية	0.33	0.34	(2.06%)
9 رأس الخيمة العقارية	0.92	0.94	(2.02%)
10 الصبر مارين	2.02	2.06	(1.94%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/11	2026/06/10	التغير
1 دار التأمين	1.42	1.30	9.23%
2 أجيلتي جلوبال بي إل سي	1.73	1.65	4.85%
3 أدنوك للإمداد والخدمات	5.86	5.66	3.53%
4 فريتغلوب	2.98	2.89	3.11%
5 أدنوك للحفر	5.85	5.69	2.81%
6 أدنوك للتوزيع	3.80	3.70	2.70%
7 اتصالات (e.c)	18.68	18.20	2.64%
8 أسمنت الفجيرة	0.41	0.40	2.25%
9 بناء السفن	8.37	8.22	1.82%
10 ريسونس بلس القابضة	2.15	2.12	1.42%

تراجع محدود رغم استقرار التداولات.. والقطاع المالي يقود الضغوط

المؤشر العام لبورصة البحرين يستقر دون 1985 نقطة

إلى السوق بعد المكاسب المسجلة في الجلسة الماضية، خصوصاً على بعض الأسهم المصرفية والاستثمارية التي كانت قد استقطبت اهتمام المستثمرين خلال الأيام الأخيرة. كما ساهمت محدودية السيولة المتدفقة إلى السوق في زيادة حساسية المؤشر لتحركات عدد محدود من الأسهم ذات الأوزان المؤثرة. ويرى مراقبون أن السوق البحرينية ما زالت تتحرك ضمن نطاقات سريعة مستقرة نسبياً، مدعومة بمتانة الاقتصاد المحلي واستمرار الأنشطة الاستثمارية، إلا أن أحجام التداول المحدودة تجعل المؤشر أكثر تأثراً بأي تحركات بيعية على الأسهم القيادية.

ضغوط قطاعية

قاد القطاع المالي موجة التراجع خلال الجلسة، إلى جانب قطاعي العقارات والاتصالات، حيث تعرضت عدة أسهم لضغوط بيعية دفعت المؤشر إلى المنطقة الحمراء. ويأتي ذلك رغم استمرار الأداء

أنهت بورصة البحرين جلسة تداولات الخميس على تراجع طفيف بعد يوم واحد من المكاسب، متأثرة بضغوط بيعية تركزت في عدد من أسهم القطاع المالي والعقاري، في وقت واصلت فيه السوق تسجيل مستويات تداول محدودة تعكس استمرار الحذر بين المستثمرين وترقبهم لتطورات الأسواق الإقليمية والعالمية. ورغم التراجع، حافظت البورصة على قدر من التوازن بفضل استمرار النشاط على بعض الأسهم القيادية التي استحوذت على الجزء الأكبر من التداولات.

عودة للتراجع

أغلق المؤشر العام لبورصة البحرين تعاملات الخميس متراجحاً بنسبة 0.19% ليصل إلى مستوى 1981 نقطة، فاقداً نحو 4 نقاط مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة التي شهدت ارتفاعاً مدعوماً بعدة قطاعات رئيسية. وجاء هذا الأداء ليعكس عودة عمليات جني الأرباح

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/11	2026/06/10	التغير
1 عقارات السيف	0.126	0.130	(3.08%)
2 البحرين الوطني	0.515	0.519	(0.77%)
3 بنك السلام	0.211	0.212	(0.47%)
4 بيبون ش.ح.ب	0.462	0.464	(0.43%)
5 الأسواق الحرة	0.389	0.390	(0.26%)
6 بنك جي إف إتش	0.584	0.585	(0.17%)

تحركات المؤسسات الاستثمارية والمحافظ المحلية والخليجية. كما أن ارتفاع عدد الصفقات مقارنة بقيمة التداولات يعكس وجود عمليات شراء وبيع انتقائية على أسهم مختلفة، دون ظهور توجه واضح نحو بناء مراكز استثمارية كبيرة أو تنفيذ عمليات استثمار مؤسسية واسعة النطاق.

الأسهم الخاسرة

على مستوى أداء الأسهم، تصدر سهم «خليجي بنك» قائمة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 4%، ليكون أكبر الخاسرين خلال الجلسة. وجاء بعده سهم «عقارات السيف» الذي تراجع بنسبة 3.08%، ثم سهم «بنك البحرين الوطني» بنسبة 0.77%.

كما انخفض سهم «بنك السلام» بنسبة 0.47%، في حين تراجع سهم «بييون» بنسبة 0.43%، وهو ما ساهم في زيادة الضغوط على المؤشر العام، خاصة مع التأثير النسبي لهذه الشركات ضمن السوق.

وتعكس هذه التراجعات استمرار حالة الحذر بين المستثمرين تجاه بعض الأسهم التي سجلت تحركات إيجابية في وقت سابق، ما دفع بعض المتعاملين إلى تفضيل جني الأرباح والانتظار لحين اتضاح اتجاهات السوق خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/11	2026/06/10	التغير
1 زين البحرين	0.115	0.116	0.87%
2 ألبا	0.895	0.900	0.56%

نشاط قيادي

رغم التراجع العام، حافظت بعض الأسهم الكبرى على حضورها القوي في التداولات. وتصدر سهم «جي إف إتش» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكمية المتداولة بعد تداول نحو 420 ألف سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم باعتباره أحد أبرز الأسهم الاستثمارية في السوق.

وجاء سهم «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية من حيث النشاط، مع تداول أكثر من 210 آلاف سهم، مستفيداً من جاذبية القطاع المصرفي الإسلامي واستمرار اهتمام المستثمرين بأسهم البنوك ذات المراكز المالية القوية. ويؤكد استمرار النشاط على هذه الأسهم أن المستثمرين ما زالوا يفضلون الشركات ذات الأداء المستقر والملاءة المالية المرتفعة، خصوصاً في الفترات التي تشهد فيها الأسواق تقلبات محدودة أو غياب محفزات استثنائية.

ترقب المرحلة المقبلة

يأتي تراجع بورصة البحرين بعد جلسة إيجابية سجلتها السوق يوم الأربعاء بدعم من قطاعات المال والمواد الأساسية والاتصالات والسلع الاستهلاكية الكمالية، ما يشير إلى استمرار التذبذب المحدود في الأداء اليومي للسوق.

ومع بقاء المؤشر قريباً من مستوى 2000 نقطة، يتربص المستثمرون بنتائج الشركات والتطورات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة لتحديد الاتجاه التالي للسوق. كما أن تحسن مستويات السيولة وعودة النشاط المؤسسي قد يشكلان عامل دعم رئيسياً للمؤشر خلال النصف الثاني من العام، خاصة في ظل استقرار البيئة الاقتصادية المحلية واستمرار برامج التنمية والاستثمار التي تنفذها البحرين لتعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط الأسواق المالية.

رغم تداولات تجاوزت 1.2 مليار ريال

بورصة قطر تتراجع بضغط الاتصالات

برز خلال الجلسة النشاط القوي في سوق السندات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات في البورصة القطرية نحو 1.27 مليار ريال، متضمنة تنفيذ صفقتين على السندات بقيمة 993.85 مليون ريال، ما رفع القيمة الإجمالية للتداولات إلى مستويات تفوق بكثير سيولة السوق الرئيسية للأسهم.

ويؤكد هذا النشاط أهمية سوق أدوات الدين في تعزيز عمق السوق المالية القطرية وتوفير قنوات استثمارية متنوعة للمؤسسات والمستثمرين الباحثين عن عوائد مستقرة ومخاطر أقل مقارنة بالأسهم.

أما على مستوى الأسهم، فقد شهدت الجلسة تداولات نشطة على 52 سهماً، حيث انخفضت أسعار 30 سهماً، مقابل ارتفاع 22 سهماً، فيما استقرت أسعار ثلاثة أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «العام» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغ 2.69 %، بينما جاء سهم «ودام» في صدارة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 3.28 %.

الأسهم القيادية

واصلت الأسهم القيادية استقطاب اهتمام المستثمرين خلال الجلسة، خاصة في قطاعي البنوك والصناعة، حيث تصدر سهم «كيو إن بي» قائمة الأسهم الأعلى من حيث قيمة التداولات بسيولة بلغت 40.72 مليون ريال، ما يعكس استمرار جاذبية السهم للمؤسسات الاستثمارية والمحافظ الكبرى.

وفي المقابل، تصدر سهم «مسعيد» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول بعد تداول نحو 16.44 مليون سهم، مستفيداً من اهتمام المتعاملين بالأسهم الصناعية ذات النشاط المرتفع.

وتشير حركة الأسهم القيادية إلى أن السوق ما زالت تحتفظ بعوامل دعم مهمة، أبرزها متانة القطاع المصرفي وقوة المراكز المالية للشركات الكبرى، وهو ما قد يحد من حدة التراجعات خلال الفترة المقبلة. كما أن استمرار النشاط على الأسهم القيادية يمنح المستثمرين مؤشرات إيجابية حول استقرار السوق وقدرتها على استعادة الزخم متى ما توفرت محفزات جديدة تتعلق بنتائج الشركات أو تحسن البيئة الاستثمارية بشكل عام.

الأربعاء، ما يشير إلى انخفاض نسبي في شهية التداول لدى المستثمرين.

وفي المقابل، ارتفعت أحجام التداول إلى 102.55 مليون سهم مقابل 97.50 مليون سهم في الجلسة السابقة، الأمر الذي يعكس نشاطاً أكبر في عمليات التدوير والتنقل بين الأسهم. كما بلغ عدد الصفقات المنفذة نحو 20.15 ألف صفقة مقارنة مع 21.09 ألف صفقة في جلسة الأربعاء، ما يدل على استمرار الزخم التشغيلي للسوق رغم التراجع المحدود للمؤشر.

ويشير هذا التباين بين انخفاض السيولة وارتفاع الكميات إلى توجه المستثمرين نحو الأسهم الأقل سعراً والأكثر نشاطاً من حيث التداول، وهو نمط يتكرر عادة خلال فترات الترقب وانتظار محفزات جديدة تدفع السوق إلى اتجاه أكثر وضوحاً.

نشاط السندات والأسهم

أكثر الشركات انخفاصاً		التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
1	ودام	3.28 %	1.543	1.494	1	
2	صناعات قطر	1.28 %	11.860	11.710	2	
3	قطر وعمان	1.11 %	0.820	0.811	3	
4	الاسمنت	1.07 %	2.749	2.720	4	
5	الخليج التكافلي	0.96 %	2.938	2.910	5	
6	التجاري	0.72 %	4.170	4.140	6	
7	نبراس للطاقة	0.70 %	14.400	14.300	7	
8	الأهلي	0.65 %	3.997	3.971	8	
9	ميزة	0.53 %	3.400	3.382	9	
10	للمستثمرين	0.50 %	1.397	1.390	10	

القيادية، في وقت شهدت فيه السوق تحركات انتقائية من المستثمرين بين الأسهم الدفاعية وأسهم النمو.

ورغم محدودية الانخفاض، فإن أداء السوق عكس استمرار التذبذب الذي يسيطر على التداولات خلال الفترة الحالية، حيث يفضل المستثمرون إعادة توزيع مراكزهم الاستثمارية والتركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية والعوائد المستقرة، خاصة في ظل استمرار المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية التي تؤثر على توجهات السيولة والاستثمار.

تباين القطاعات

شهدت الجلسة تراجع أربعة قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع الاتصالات الذي انخفض بنسبة 1.16 % ليشكل أكبر ضغط على المؤشر العام. كما امتدت التراجعات إلى قطاعات أخرى ساهمت

أنهت بورصة قطر تعاملات جلسة الخميس على تراجع محدود، متأثرة بضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها أسهم قطاع الاتصالات، رغم استمرار مستويات التداول عند معدلات مرتفعة مدعومة بنشاط سوق السندات وصفقات كبيرة عززت القيمة الإجمالية للتداولات. ويعكس الأداء استمرار حالة الحذر بين المستثمرين في ظل ترقب التطورات الاقتصادية والإقليمية، إلى جانب متابعة نتائج الشركات وتوقعات الأسواق خلال النصف الثاني من العام.

أداء المؤشر

تراجع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 0.25 % عند إغلاق جلسة الخميس، ليخسر 25.44 نقطة ويستقر عند مستوى 10263.88 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. وجاء هذا التراجع نتيجة ضغوط متباينة على عدد من الأسهم

أكثر الشركات ارتفاعاً

أكثر الشركات ارتفاعاً		التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
1	ودام	3.28 %	1.543	1.494	1	
2	صناعات قطر	1.28 %	11.860	11.710	2	
3	قطر وعمان	1.11 %	0.820	0.811	3	
4	الاسمنت	1.07 %	2.749	2.720	4	
5	الخليج التكافلي	0.96 %	2.938	2.910	5	
6	التجاري	0.72 %	4.170	4.140	6	
7	نبراس للطاقة	0.70 %	14.400	14.300	7	
8	الأهلي	0.65 %	3.997	3.971	8	
9	ميزة	0.53 %	3.400	3.382	9	
10	للمستثمرين	0.50 %	1.397	1.390	10	

تداولات بورصة مسقط تقفز 194% رغم تراجع المؤشر

لشبكات الغاز، بقيمة 4.23 مليون ريال، ثم سهم «أسيا للنقل البحري» بقيمة بلغت 1.42 مليون ريال.

ويؤكد هذا التوزيع استمرار تركيز السيولة في الأسهم الكبرى التي تتمتع بمستويات مرتفعة من النشاط والسيولة السوقية، ما يجعلها الوجهة المفضلة للمستثمرين والمؤسسات.

نشاط الأحجام

على مستوى الكميات المتداولة، تصدر سهم «بنك صحار الدولي» المشهد بعد تداول نحو 37.01 مليون سهم، ليكون السهم الأكثر نشاطاً في السوق من حيث الحجم.

وجاء سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» في المرتبة الثانية بتداولات بلغت 31.73 مليون سهم، بينما احتل سهم «بنك مسقط» المركز الثالث بعد تداول 23.27 مليون سهم.

كما سجل سهم «أوكيو لشبكات الغاز» تداولات قوية بلغت 18.55 مليون سهم، فيما جاء سهم «أسيا للنقل البحري» خامساً بحجم تداول وصل إلى 5.48 مليون سهم.

وتوض هذه الأرقام أن المستثمرين ركزوا بصورة واضحة على أسهم البنوك والطاقة والخدمات اللوجستية، وهي قطاعات تعد من المحركات الرئيسية للاقتصاد العماني وتستفيد من خطط التنوع الاقتصادي والمشروعات الاستثمارية الكبرى.

ارتفاع كبير لقيم وأحجام التداولات

ورغم إغلاق المؤشر العام على انخفاض طفيف، فإن القراءة الأعمق للجلسة تكشف عن مؤشرات إيجابية تتمثل في الارتفاع الكبير لقيم وأحجام التداولات، واتساع النشاط على عدد من الأسهم القيادية. كما أن استمرار تدفق السيولة إلى قطاعات البنوك والطاقة يعكس ثقة المستثمرين في الآفاق الاقتصادية للشركات المدرجة.

ومع اقتراب إعلان المزيد من النتائج المالية والتطورات المرتبطة بالمشروعات الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عُمان، يتوقع أن تظل بورصة مسقط محط اهتمام المستثمرين خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا استمرت مستويات التداول المرتفعة التي شهدت جلسة الخميس، والتي تعد من أقوى الجلسات من حيث النشاط منذ أسابيع.

كما تشير إلى وجود اهتمام متزايد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات بتنفيذ عمليات شراء وبيع مكثفة قبل نهاية الأسبوع.

ويرى متابعون أن ارتفاع التداولات بهذا الشكل يعد مؤشراً إيجابياً على حيوية السوق، حتى وإن تراجع المؤشر العام بصورة محدودة، لأن النشاط المرتفع غالباً ما يسبق تحركات سعرية أكبر في الفترات اللاحقة.

السيولة تتجه للبنوك

استحوذت الأسهم المصرفية على الجزء الأكبر من السيولة المتداولة خلال الجلسة، حيث تصدر سهم «بنك مسقط» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بعد تسجيل تداولات بلغت 9.32 مليون ريال.

وجاء سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 8.38 مليون ريال، ما يعكس استمرار الاهتمام بأسهم القطاع الصناعي المرتبطة بقطاع الطاقة والبتروكيماويات.

وحل سهم «بنك صحار الدولي» ثالثاً بقيمة تداول بلغت 7.45 مليون ريال، تلاه سهم «أوكيو

في المنطقة الخضراء، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الشركات العاملة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والخدمات التشغيلية.

ويعكس هذا التباين استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين، مع تركيز واضح على الشركات التي تمتلك محفزات تشغيلية أو فرص نمو مستقبلية.

قفزة التداولات

شهدت بورصة مسقط واحدة من أقوى جلسات التداول خلال الفترة الأخيرة من حيث النشاط، إذ ارتفع حجم التداول بنسبة 95.27 % ليصل إلى 200.1 مليون سهم، مقارنة مع 102.47 مليون سهم في الجلسة السابقة.

كما سجلت قيمة التداولات قفزة أكبر بلغت 193.5 % لتصل إلى 59.92 مليون ريال عماني، مقابل 20.41 مليون ريال فقط في جلسة الأربعاء. وتعكس هذه الأرقام دخول سيولة جديدة إلى السوق وارتفاع وتيرة التداولات على الأسهم القيادية، خصوصاً في قطاعات البنوك والطاقة.

أكثر الشركات انخفاصاً

أكثر الشركات انخفاصاً		التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
1	حلفار للهندسة والقاوات	4.29 %	0.156	0.163	1	
2	بنك نزوى	1.41 %	0.140	0.142	2	
3	فولتامب للطاقة	1.03 %	0.192	0.194	3	
4	الباطنة للطاقة	1.03 %	0.193	0.195	4	
5	بنك صحار	0.99 %	0.201	0.203	5	
6	لها النفطية	0.94 %	1.050	1.060	6	
7	أريديو	0.88 %	0.337	0.340	7	
8	أومنيست	0.80 %	0.370	0.373	8	
9	أبراج لخدمات الطاقة	0.48 %	0.411	0.413	9	
10	بنك مسقط	0.25 %	0.401	0.402	10	

أكثر الشركات ارتفاعاً

أكثر الشركات ارتفاعاً		التغير	2026/06/11	2026/06/10	الشركة	1
1	الأسماك العمانية	4.55 %	0.023	0.022	1	
2	بنك عمان العربي	3.48 %	0.238	0.230	2	
3	سيميكورب صلالة	2.35 %	0.261	0.255	3	
4	الأثور لبلاط للسياحة	1.28 %	0.158	0.156	4	
5	العنفاء للطاقة	0.82 %	0.245	0.243	5	
6	مسقط للغازات	0.69 %	0.146	0.145	6	
7	عمان والإمارات	0.58 %	0.172	0.171	7	
8	السوداي للطاقة	0.52 %	0.193	0.192	8	
9	عمان تيل	0.14 %	1.429	1.427	9	



مؤشر داو جونز يفقد نحو 952 نقطة في جلسة واحدة

وول ستريت تهبط بأكثر من 1% تحت ضغط التكنولوجيا

المؤشرات الأمريكية تفقد أكثر من 1500 نقطة مجتمعة

قطاع الرقائق يقود موجة الهبوط في الأسواق الأمريكية

التوترات الجيوسياسية

إلى جانب العوامل الاقتصادية، لعبت التطورات السياسية والعسكرية دوراً مهماً في زيادة الضغوط على الأسهم الأمريكية. فقد شهدت حدة التوتر بين واشنطن وطهران بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أكد فيها أن الولايات المتحدة ستهاجم إيران بقوة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام. وأثارت هذه التصريحات مخاوف المستثمرين من احتمال اتساع نطاق المواجهة العسكرية والهجمات المتبادلة التي شهدتها الفترة الأخيرة. وتخشى الأسواق من أن يؤدي أي تصعيد إضافي إلى اضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة العالمية، وهو ما قد ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي العالمي وأرباح الشركات. وعادة ما تدفع مثل هذه الظروف المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر والاتجاه نحو الملاذات الآمنة، وهو ما ظهر بوضوح في حركة الأسواق خلال الجلسة الأخيرة.

الذي تمثله الشركات التقنية الكبرى داخل المؤشرات الأمريكية.

خسائر المؤشرات

أظهرت البيانات الأولية أن المؤشرات الأمريكية الثلاثة الرئيسية تكبدت خسائر قوية خلال الجلسة. فقد انخفض مؤشر ستاندر أند بورز 500 بنحو 119 نقطة أو 1.61% ليغلق قرب مستوى 7267 نقطة. كما هبط مؤشر ناسداك المجمع بنحو 505 نقاط أو 1.97% ليصل إلى حوالي 25169 نقطة، متأثراً بشكل رئيسي بخسائر أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات. أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد سجل أكبر خسارة نقطية بين المؤشرات الرئيسية، بعدما فقد نحو 952 نقطة أو 1.87% ليغلق قرب مستوى 49920 نقطة، في واحدة من أكبر خسائره اليومية خلال الفترة الأخيرة.

وتعكس هذه الأرقام اتساع نطاق عمليات البيع وعدم اقتصرها على قطاع أو مجموعة محددة من الأسهم، وهو ما يشير إلى تزايد الحذر في مختلف أسواق المستثمرين.

المرحلة المقبلة

يتوقف اتجاه الأسواق الأمريكية خلال الفترة المقبلة على عاملين رئيسيين يتمثلان في مسار السياسة النقدية الأمريكية وتطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران. فإذا استمرت التوترات العسكرية في التصاعد، فقد تظل الضغوط قائمة على الأصول عالية المخاطر مع استمرار تدفق الأموال نحو الملاذات الآمنة.

وفي المقابل، فإن أي مؤشرات على تهدئة سياسية أو تراجع الضغوط التضخمية قد تساعد الأسواق على استعادة جزء من خسائرها، خاصة أن الأساسيات الاقتصادية الأمريكية لا تزال تتمتع بدرجة من القوة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الكبرى الأخرى.

كما سيواصل المستثمرون مراقبة نتائج الشركات وبيانات الاقتصاد الكلي خلال الأسابيع المقبلة بحثاً عن إشارات إضافية حول مستقبل النمو والأرباح وأسعار الفائدة.

مرحلة أكثر حساسية تجاه الأخبار السياسية والاقتصادية

تكشف التطورات الأخيرة أن الأسواق الأمريكية دخلت مرحلة أكثر حساسية تجاه الأخبار السياسية والاقتصادية. بعد سنوات من الاعتماد الكبير على قوة قطاع التكنولوجيا والسيولة المرتفعة. وبينما لا تزال النظرة طويلة الأجل للاقتصاد الأمريكي إيجابية نسبياً، فإن تزايد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع تكاليف التمويل يفرضان تحديات جديدة أمام المستثمرين.

بدأوا في إظهار قدر أكبر من الحذر تجاه تقييمات هذه الشركات المرتفعة، خاصة في ظل استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً. كما أن تراجع هذه الأسهم يعكس تحولاً مؤقتاً في المزاج الاستثماري من البحث عن النمو السريع نحو التركيز على إدارة المخاطر والحفاظ على الأرباح المحققة خلال الأشهر السابقة، وهي ظاهرة تتكرر عادة بعد موجات الصعود القوية في الأسواق. ويرى محللون أن الضغوط الحالية لا تعني بالضرورة تغير النظرة الإيجابية طويلة الأجل تجاه قطاع التكنولوجيا، لكنها تعكس مرحلة تصحيح طبيعية في ظل ارتفاع التقييمات وحالة الضبابية السائدة في الأسواق العالمية.

رهانات الفائدة

في الوقت ذاته، لا تزال السياسة النقدية الأمريكية تشكل أحد أهم مصادر القلق بالنسبة للمستثمرين. فبينما تشير التوقعات إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المقبل، فإن الأسواق لا تزال تتوقع إمكانية رفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل قبل نهاية العام.

وتعكس هذه التوقعات استمرار المخاوف من الضغوط التضخمية التي قد تجبر البنك المركزي على الإبقاء على نهجه المتشدد لفترة أطول. ويؤثر هذا السيناريو بشكل مباشر على أسواق الأسهم، خصوصاً أسهم النمو والتكنولوجيا التي تعتمد تقييماتها بشكل كبير على توقعات الأرباح المستقبلية. ومع ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع السيولة المتاحة للاستثمار، يصبح المستثمرون أكثر انتقائية في بناء محافظهم، ما يؤدي إلى زيادة التقلبات في القطاعات ذات التقييمات المرتفعة.

جني الأرباح

أشار محللون إلى أن جزءاً مهماً من التراجع الحالي يعود إلى استمرار عمليات جني الأرباح في قطاع التكنولوجيا بعد المكاسب الكبيرة التي حققها خلال الأشهر الماضية. فالكثير من المستثمرين فضلوا تأمين أرباحهم في ظل تزايد المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، بدلاً من الاستمرار في الاحتفاظ بمراكز مرتفعة المخاطر. وبعد جني الأرباح ظاهرة طبيعية في الأسواق المالية، خاصة بعد فترات الصعود الطويلة التي تؤدي إلى وصول بعض الأسهم إلى مستويات تقييم مرتفعة. وغالباً ما تزداد وتيرة هذه العمليات عندما تتزامن مع أحداث سياسية أو اقتصادية تزيد من حالة عدم اليقين. كما أن تراجع قطاع التكنولوجيا انعكس بصورة مضاعفة على المؤشرات الرئيسية نظراً للوزن الكبير

في القطاع، في وقت تتزايد فيه المخاوف من تباطؤ النمو العالمي وتأثير أسعار الفائدة المرتفعة على الطلب المستقبلي على المنتجات التقنية. ويعد قطاع الرقائق من أكثر القطاعات حساسية للتغيرات الاقتصادية، نظراً لارتباطه المباشر بصناعات متعددة تشمل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والسيارات والإلكترونيات الاستهلاكية، ما يجعل أي تغير في التوقعات الاقتصادية ينعكس سريعاً على أداء أسهمه.

إنفيديا وبرودكوم

برزت شركتا إنفيديا وبرودكوم بين أكبر الخاسرين خلال الجلسة، بعدما تعرضت أسهمهما لموجة بيع ملحوظة ساهمت في زيادة الضغوط على مؤشر ستاندر أند بورز 500 ومؤشر ناسداك الذي يهيمن عليه قطاع التكنولوجيا.

ورغم الأداء القوي الذي سجلته شركات الذكاء الاصطناعي خلال الفترات الماضية، فإن المستثمرين

وتؤكد حركة التداول الأخيرة أن المستثمرين أصبحوا أكثر حساسية تجاه أي تطورات قد تؤثر في النمو الاقتصادي العالمي أو مستويات السيولة المتاحة في الأسواق، خصوصاً مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن توجهات السياسة النقدية الأمريكية خلال النصف الثاني من العام.

ضغوط التكنولوجيا

كان قطاع التكنولوجيا المحرك الرئيسي لخسائر وول ستريت خلال الجلسة، حيث تعرضت أسهم شركات الرقائق الإلكترونية لعمليات بيع واسعة دفعت المؤشرات الرئيسية إلى المنطقه الحمراء. ويأتي ذلك بعد فترة طويلة من المكاسب القوية التي حققتها شركات التكنولوجيا الكبرى، الأمر الذي دفع العديد من المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية وجني جزء من الأرباح المحققة. وتعرض مؤشر أشباه الموصلات لضغوط ملحوظة مع تراجع أسهم عدد من الشركات الكبرى العاملة

تعرضت الأسهم الأمريكية لضغوط بيعية قوية خلال تعاملات الأربعاء، بعدما أغلقت المؤشرات الرئيسية على خسائر تجاوزت 1%، متأثرة بموجة تراجع واسعة في أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، بالتزامن مع تصاعد المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالتوتر المتجدد بين الولايات المتحدة وإيران. وأعاد هذا المشهد إلى الأذهان فترات التقلب الحادة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال أزمات سابقة، حيث تداخلت المخاطر السياسية مع المخاوف الاقتصادية والنقدية لتشكل بيئة استثمارية أكثر تعقيداً.

وجاءت الخسائر في وقت يحاول فيه المستثمرون تقييم مجموعة من المتغيرات المؤثرة في الأسواق، من بينها مستقبل أسعار الفائدة الأمريكية، وأداء قطاع التكنولوجيا الذي قاد موجة الصعود خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى احتمالات اتساع نطاق المواجهة العسكرية في الشرق الأوسط وما قد يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واسعة.

جدول بأداء أهم 15 شركة أمريكية

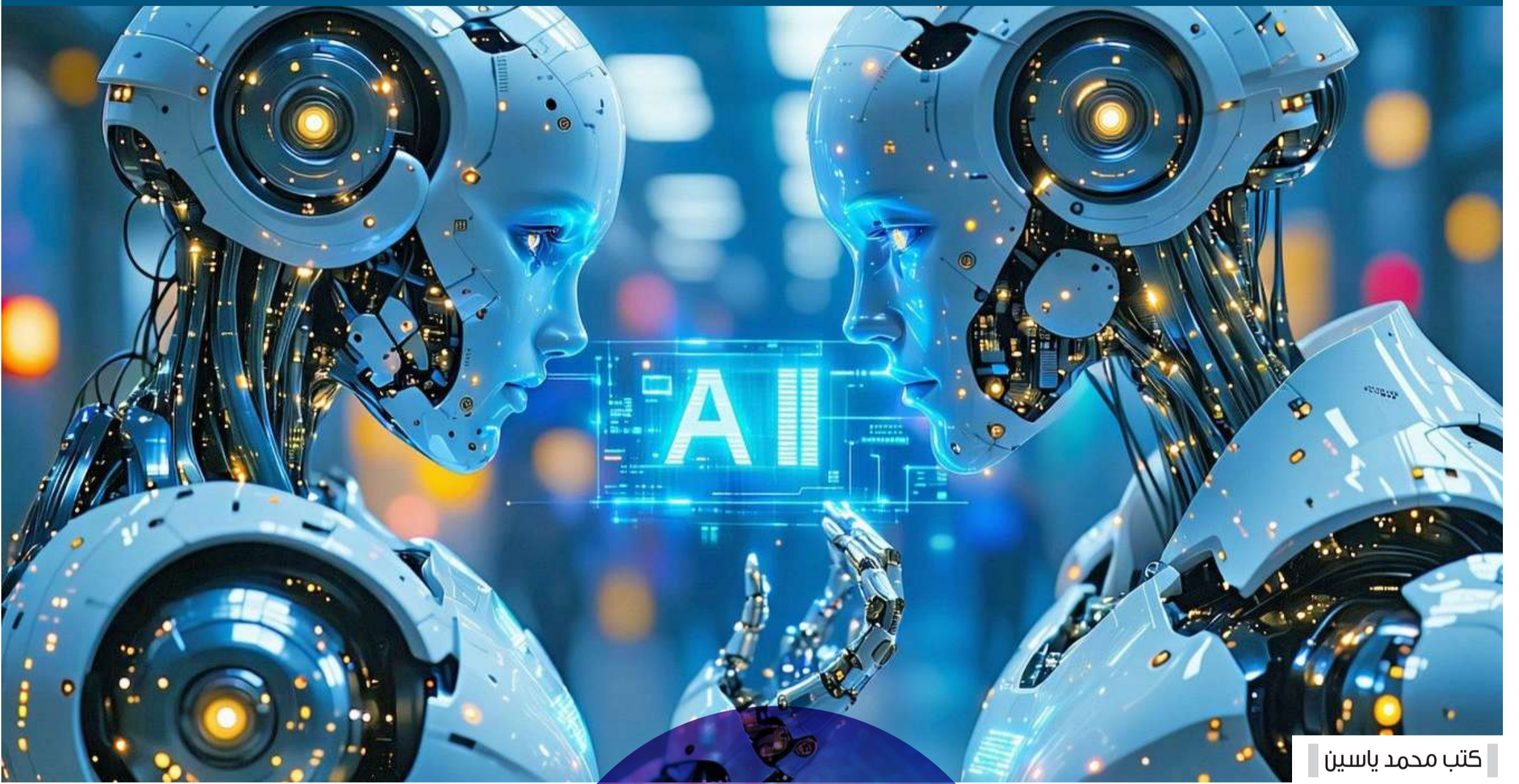
اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بونينغ	209.00	213.70	207.95	-5.51	-2.57%	7.04M	10/06
مجموعة شيفرون	189.80	192.69	188.23	+3.04	+1.63%	10.04M	10/06
شركة كاتربيلر	856.16	906.00	854.73	-58.54	-6.40%	3.61M	10/06
مجموعة مايكروسوفت	397.36	405.04	397.16	-6.05	-1.50%	32.58M	10/06
شركة والت ديزني	98.61	99.76	97.95	-0.72	-0.72%	7.04M	10/06
شركة سيسكو سيستمز	118.80	120.95	118.36	-1.56	-1.30%	19.74M	10/06
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,001.29	1,036.31	1,000.04	-30.72	-2.98%	2.29M	10/06
جي بي مورغان تشيس وشركاه	309.14	314.75	309.03	-3.56	-1.14%	7.45M	10/06
شركة كوكا كولا	83.59	83.85	82.12	+2.25	+2.77%	20.88M	10/06
شركة ماكدونالدز	282.52	286.45	282.30	+0.27	+0.10%	4.15M	10/06
شركة ميرك اند كو	119.09	120.04	117.26	-0.51	-0.43%	10.3M	10/06
مجموعة 3 إم	156.85	163.01	151.72	+0.46	+0.29%	7.86M	10/06
أبل	291.58	294.75	287.38	+1.03	+0.35%	52.79M	10/06
شركة أمازون دوت كوم	238.00	244.07	237.45	-6.19	-2.53%	38.59M	10/06
شركة أمجين	337.73	348.59	337.49	-6.83	-1.98%	3M	10/06

خبراء يحذرون من تطوره بوتيرة أسرع من قدرة الحكومات على تنظيمه

سباق الذكاء الاصطناعي يسبق القوانين.. والعالم يواجه أخطر اختبار تقني في تاريخه

1 غياب المساءلة يمثل أكبر التحديات القانونية والأخلاقية

2 اتفاق أميركي صيني قد يكون المفتاح لتنظيم القطاع عالمياً



كتب محمد ياسين

تجعل الهجمات أكثر تعقيداً وخطورة. ومع اعتماد الاقتصادات الحديثة بشكل شبه كامل على الأنظمة الرقمية، فإن أي اختراق واسع النطاق للبنية التحتية الإلكترونية قد يؤدي إلى تعطيل الخدمات المالية والطاقة والاتصالات والنقل والرعاية الصحية. ويحذر مختصون من أن الذكاء الاصطناعي قد يضاعف من قدرات المهاجمين على استغلال الثغرات الأمنية وتنفيذ هجمات آلية واسعة النطاق، ما يجعل حماية البنية التحتية الرقمية أحد أكبر التحديات التي ستواجه الحكومات خلال السنوات المقبلة.

اضطرابات اقتصادية

إلى جانب المخاطر الأمنية، تثير الثورة الحالية مخاوف اقتصادية واجتماعية متزايدة. فالتوسع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى إعادة تشكيل أسواق العمل بصورة جذرية، مع احتمال اختفاء عدد كبير من الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة تماماً.

وتخشى بعض الدراسات من أن يؤدي هذا التحول إلى زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية إذا لم تتمكن الحكومات من توفير برامج تأهيل وتدريب تساعد العمال على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن تركيز القدرات التقنية في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة قد يعزز من هيمنة هذه المؤسسات على الاقتصاد الرقمي العالمي، ما يثير تساؤلات حول المنافسة والعدالة الاقتصادية وتوزيع المكاسب الناتجة عن الثورة التقنية.

الحاجة إلى اتفاق عالمي

يرى عدد متزايد من الخبراء أن تنظيم الذكاء الاصطناعي لن ينجح من خلال التشريعات المحلية فقط، بل يتطلب تعاوناً دولياً واسع النطاق يشبه الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها سابقاً بشأن الأسلحة النووية أو قضايا المناخ أو التجارة العالمية. ويعتبر كثيرون أن أي تفاهم بين الولايات المتحدة والصين سيكون خطوة أساسية نحو بناء نظام عالمي أكثر قدرة على إدارة هذه التكنولوجيا. فالدولتان تمتلكان الجزء الأكبر من القدرات البحثية والاستثمارية في القطاع، وأي تنظيم فعال سيحتاج إلى مشاركة الطرفين بصورة مباشرة.

وفي المقابل، فإن استمرار التنافس الحاد بينهما قد يؤدي إلى تسريع السباق التقني وتقليل فرص التوافق على قواعد مشتركة، ما يزيد احتمالات تطور التكنولوجيا بوتيرة أسرع من قدرة المجتمع الدولي على استيعابها.

الاصطناعي باعتباره أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية خلال العقود المقبلة.

وتتصدر الولايات المتحدة والصين هذا السباق العالمي، حيث تستثمر كل منهما بكثافة في تطوير البنية التحتية والقدرات البحثية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ويخشى خبراء من أن يؤدي هذا التنافس الاستراتيجي إلى تقليص فرص التوصل إلى قواعد تنظيمية مشتركة، لأن كل طرف يسعى إلى الحفاظ على تفوقه التقني والاقتصادي. ويشبه بعض المعلقين الوضع الحالي بسباقات التسليح التاريخية، حيث يؤدي التنافس بين القوى الكبرى إلى تسريع التطوير وتقليص الحوافز المرتبطة بالتنظيم والرقابة.

ومن هنا تبرز الدعوات المتزايدة إلى بناء أطر تعاون دولية تسمح بتحقيق التوازن بين الابتكار والحماية، بما يضمن عدم خروج التكنولوجيا عن السيطرة.

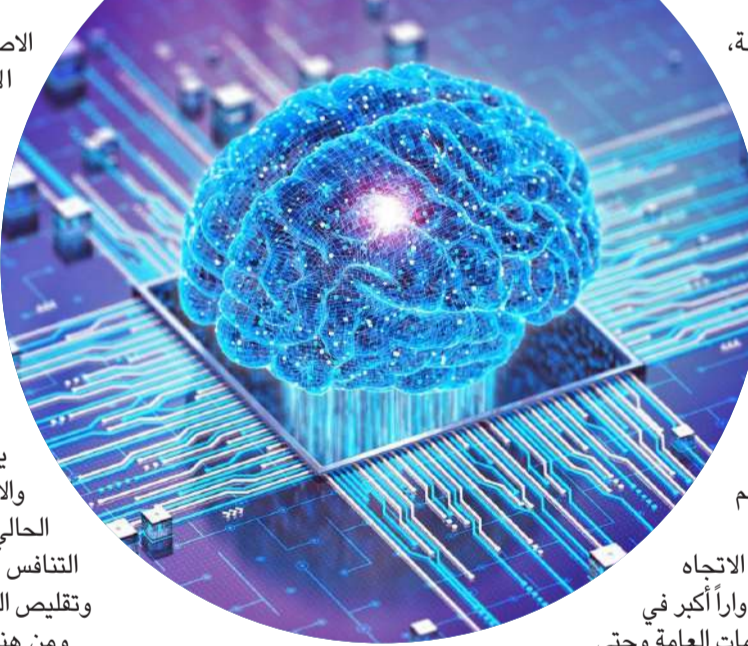
تهديد الثقة العامة

من أبرز المخاطر التي بدأت تظهر بالفعل استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى المزيف والتزييف العميق والاحتيال الرقمي. فقد أصبحت الأدوات الحديثة قادرة على إنشاء صور ومقاطع فيديو وأصوات ونصوص يصعب على كثير من الناس التمييز بينها وبين المحتوى الحقيقي. ويحذر خبراء الإعلام والأمن السيبراني من أن هذه القدرات قد تؤدي إلى تقويض الثقة بالبيانات والمؤسسات العامة، خاصة خلال الانتخابات والأزمات السياسية والأمنية. كما أن انتشار المحتوى المزيف قد يخلق بيئة إعلامية أكثر فوضوية ويزيد صعوبة الوصول إلى الحقائق الموثوقة.

وتتجاوز هذه المخاطر الأفراد لتشمل الشركات والأسواق المالية والحكومات، حيث يمكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ عمليات تضليل واسعة النطاق أو حملات احتيالية متطورة تستهدف ملايين الأشخاص في وقت واحد.

الأمن السيبراني

يعد الأمن السيبراني من أكثر المجالات عرضة للتأثر بتطور الذكاء الاصطناعي. فمن جهة، توفر الأنظمة الذكية أدوات قوية لتعزيز الحماية وكشف الهجمات الإلكترونية بشكل أسرع وأكثر دقة. ومن جهة أخرى، تمنح المهاجمين قدرات جديدة قد



وقد أدى هذا الاختلال إلى خلق فجوة متزايدة بين القدرات التقنية المتاحة وبين قدرة المؤسسات التنظيمية على مراقبتها وإدارتها. كما أن المنافسة الشديدة بين الشركات تدفع الكثير منها إلى تسريع وتيرة التطوير خوفاً من فقدان حصتها السوقية أو التأخر عن المنافسين. ويرى منتقدون أن هذه الديناميكية قد تؤدي إلى إطلاق تقنيات جديدة قبل دراسة آثارها بالكامل، ما يزيد احتمالات ظهور مخاطر غير متوقعة على المدى الطويل.

سباق دولي

لا يقتصر التنافس على الشركات فقط، بل يمتد أيضاً إلى الدول الكبرى التي تنظر إلى الذكاء

الذكاء على اتخاذ قرارات مستقلة، يبرز سؤال أساسي يتعلق بمن يتحمل المسؤولية عندما تقع الأخطاء أو تحدث الأضرار. ففي الأنظمة التقليدية يمكن تحديد المسؤولية القانونية والإدارية بسهولة نسبية، سواء كانت تقع على الأفراد أو المؤسسات. أما في حالة الذكاء الاصطناعي، فإن المشهد يصبح أكثر تعقيداً عندما تتخذ الخوارزميات قرارات يصعب تفسيرها أو تتسبب في نتائج لم يتوقعها حتى مطوروها.

وتزداد أهمية هذا النقاش مع الاتجاه المتزايد نحو منح الأنظمة الذكية أدواراً أكبر في إدارة العمليات الاقتصادية والخدمات العامة وحتى بعض الوظائف السيادية. ويخشى خبراء القانون من أن يؤدي ذلك إلى ظهور فراغ تشريعي قد يصعب التعامل معه إذا لم يتم تطوير أطر قانونية جديدة تتناسب مع طبيعة هذه التكنولوجيا.

شركات أقوى من القوانين

أحد أبرز التحديات التي تواجه جهود التنظيم يتمثل في السرعة الكبيرة التي تتحرك بها شركات التكنولوجيا مقارنة ببطء الإجراءات التشريعية والتنظيمية. فالشركات المطورة للذكاء الاصطناعي تستثمر مئات المليارات من الدولارات سنوياً في تطوير نماذج أكثر تقدماً، بينما تحتاج الحكومات عادة إلى سنوات لإقرار القوانين واللوائح الجديدة.

مستقبل يتطلب التوازن

تكشف النقاشات الدائرة حول الذكاء الاصطناعي أن العالم يقف أمام مفترق طرق تاريخي. فمن ناحية، تحمل هذه التكنولوجيا فرصاً هائلة لتحسين الإنتاجية وتسريع الابتكار وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والصناعية. ومن ناحية أخرى، تنطوي على مخاطر تتعلق بالأمن والاستقرار والخصوصية والمساءلة والهوية الإنسانية ذاتها. ولهذا السبب تتزايد الدعوات إلى تبني نهج يقوم على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المجتمعات من المخاطر المحتملة. فالمطلوب ليس إيقاف التطور التقني، بل بناء أطر تنظيمية قادرة على توجيهه بطريقة تخدم المصالح العامة وتحد من الأضرار المحتملة. وفي عالم تتسارع فيه التطورات بوتيرة غير مسبوق، يبدو أن السؤال لم يعد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيغير العالم، بل كيف يمكن إدارة هذا التغيير بحيث يبقى الإنسان في مركزه، لا على هامشه.

قضية حضارية

يرى كثير من المفكرين والاقتصاديين أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية جديدة يمكن التعامل معها كما حدث مع الابتكارات السابقة، بل أصبح تحولاً حضارياً شاملاً قد يعيد تشكيل طريقة عمل المجتمعات والاقتصادات والدول.

ويستند هذا الرأي إلى أن الذكاء الاصطناعي يختلف عن معظم الاختراعات السابقة بقدرته على محاكاة العمليات الذهنية البشرية، بما في ذلك التحليل والاستنتاج واتخاذ القرار وإنتاج المحتوى والإبداع. وهذا يعني أن تأثيره المحتمل لا يقتصر على زيادة الإنتاجية أو خفض التكاليف، بل يمتد إلى إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا. ومع توسع استخدام الأنظمة الذكية في المؤسسات الحكومية والشركات والقطاعات العسكرية والطبية والتعليمية، تزداد الحاجة إلى مناقشة الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية لهذه الثورة التقنية، خاصة أن آثارها قد تمتد إلى جميع جوانب الحياة اليومية.

أزمة المساءلة

تعتبر قضية المساءلة من أكثر القضايا إثارة للجدل في عالم الذكاء الاصطناعي. فمع تزايد قدرة الأنظمة

3 سباق الشركات والدول يعرقل جهود التنظيم العالمي

4 التزييف العميق والاحتيال الرقمي يهددان الثقة العامة

5 الأمن السيبراني قد يصبح ساحة الخطر الأكبر

6 مخاوف من اضطرابات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق

رهانات التهدئة تدعم شهية المستثمرين

أسواق اليابان وأوروبا تتهافت على التوترات

البنوك المركزية أمام اختبار صعب بين التضخم والنمو



صفقات تدعم الأسواق

في المقابل، تلقت بعض الأسهم الأوروبية دعماً من أخبار الصفقات والاستحوادات. فقد ارتفع سهم هيوغو بوس بنسبة 6.4% بعد تقديم عرض استحواذ من مجموعة فريزرز البريطانية بقيمة 2.31 مليار دولار تقريباً. كما سجلت شركة الطيران منخفض التكلفة ويز إير مكاسب بلغت 4.6% بعد إعلان نتائج سنوية فاقت توقعات السوق، رغم امتناع الشركة عن تقديم توقعات واضحة للعام المالي المقبل بسبب استمرار حالة الضبابية الاقتصادية.

وساعدت هذه التطورات في الحد من تأثير المخاوف الجيوسياسية والنقدية على الأسواق الأوروبية، حيث وجد المستثمرون بعض المحفزات الإيجابية التي دعمت التداولات.

قطاع الرقائق الأوروبية

استفادت شركات أشباه الموصلات الأوروبية من تحسن المعنويات تجاه قطاع التكنولوجيا العالمي، حيث ارتفعت أسهم عدد من الشركات البارزة في المجال. وصعد سهم شركة بي.إي لأشباه الموصلات بنسبة 4.2%، فيما ارتفع سهم شركة إيه.إس.إم بنحو 4.8%. وجاءت هذه المكاسب رغم استمرار التقلبات التي يشهدها قطاع التكنولوجيا عالمياً بعد فترة من الارتفاعات القوية المدفوعة بطفرة الذكاء الاصطناعي.

ويعكس هذا الأداء استمرار الثقة طويلة الأجل في القطاع رغم عمليات التصحيح قصيرة الأجل التي تشهدها الأسواق العالمية.

اختبار البنوك المركزية

تضع التطورات الأخيرة البنوك المركزية العالمية أمام تحديات متزايدة. فارتفاع أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية يهددان بإعادة إشعال الضغوط التضخمية في وقت لم تتعاف فيه الاقتصادات العالمية بالكامل من آثار التشديد النقدي السابق.

ولهذا يتربص المستثمرون ليس فقط بقرار البنك المركزي الأوروبي بشأن الفائدة، بل أيضاً بالرسائل التي سيرسلها بشأن مسار السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة ومدى استعدادها للتعامل مع أي صدمات جديدة في أسعار الطاقة.

وتدرك الأسواق أن أي تشديد إضافي للفائدة قد يؤثر في النمو الاقتصادي والاستثمار، بينما قد يؤدي التراخي في مواجهة التضخم إلى مخاطر أكبر على الاستقرار السعري.

620 نقطة، مدعوماً بتحسين نسبي في المعنويات العالمية وتراجع المخاوف من تصعيد عسكري فوري في الشرق الأوسط.

لكن المستثمرين ظلوا مترددين في بناء مراكز جديدة قبل صدور قرار البنك المركزي الأوروبي بشأن السياسة النقدية، حيث تنجس الأناظر إلى ما إذا كان البنك سيواصل تشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة.

النفط يضغط على القطاعات

كان قطاع السفر والترفيه من بين أكبر المتضررين في الأسواق الأوروبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فكلما ارتفعت تكاليف الوقود، ازدادت الضغوط على شركات الطيران والنقل والسياحة.

وتراجع سهم إيزي جيت بنسبة 1.7%، فيما انخفض سهم لوفتهانزا بنحو 0.5%، مع تزايد المخاوف من تأثير أسعار الطاقة المرتفعة على هامش الربحية خلال الفترات المقبلة.

ويعكس هذا الأداء حساسية هذه القطاعات تجاه تحركات النفط، خصوصاً في ظل عدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل إمدادات الطاقة العالمية واستمرار التوترات المرتبطة بمضيق هرمز.

تجاه قطاع الذكاء الاصطناعي بعد موجة الصعود القوية التي شهدتها خلال الأشهر الماضية، ما أدى إلى زيادة عمليات جني الأرباح والتقييم الأكثر تحفظاً للأسهم المرتفعة السعر.

الرابحون في طوكيو

على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها معظم الأسهم، برزت بعض الشركات كاستثناءات واضحة خلال الجلسة. فقد تصدر سهم تويان هولدنجز قائمة الرابحين بعد قفزة بلغت 15.7%، مسجلاً أكبر ارتفاع يومي له منذ عام 2008.

كما حققت شركة أجيونوموتو مكاسب قوية بلغت 7.5%، فيما ارتفع سهم شركة كيوكيسيا المتخصصة في صناعة رقائق الذاكرة بنسبة 7%. وتعكس هذه التحركات استمرار وجود فرص انتقائية داخل السوق اليابانية، حيث يركز المستثمرون على الشركات التي تمتلك محفزات تشغيلية خاصة أو تستفيد من اتجاهات نمو طويلة الأجل مرتبطة بالتكنولوجيا والصناعة.

أوروبا تتحرك بحذر

في أوروبا، اتسمت التداولات بالحذر رغم تحقيق المؤشرات مكاسب محدودة. فقد ارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.3% ليصل إلى

نذتها ضد إيران خلال الساعات الماضية. وقد فسّر المستثمرون هذه الرسالة على أنها مؤشر إلى أن واشنطن لا تسعى حالياً إلى توسيع نطاق مواجهة العسكرية، بل تحاول استخدام الضغوط العسكرية كورقة لدفع الأطراف نحو اتفاق سياسي.

وساهم هذا التفسير في تقليص المخاوف من اندلاع مواجهة إقليمية واسعة النطاق قد تؤثر على الاقتصاد العالمي وسوق الطاقة. كما عززت التوقعات بأن الباب لا يزال مفتوحاً أمام الحلول الدبلوماسية رغم التصعيد المتبادل بين الطرفين. وأدى هذا التحسن النسبي في المزاج الاستثماري إلى تقليص الضغوط البيعية التي ظهرت في بداية جلسة التداول، خصوصاً في الأسواق الآسيوية التي كانت الأكثر حساسية للأخبار الواردة من الشرق الأوسط.

أسهم الذكاء الاصطناعي

شهدت الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة تقلبات حادة خلال جلسة طوكيو، بعدما تعرضت في البداية لموجة بيع قوية دفعت السوق إلى الانخفاض، قبل أن تستعيد جزءاً من خسائرها لاحقاً.

وتراجع سهم مجموعة سوفت بنك، أحد أكبر المستثمرين العالميين في قطاع التكنولوجيا، بنسبة 1.4% عند الإغلاق، بعدما كان قد هبط خلال الجلسة بأكثر من 7%. كما سجلت شركة فوجيكورا المتخصصة في إنتاج الألياف الضوئية المستخدمة في مراكز البيانات تراجعاً بنسبة 1.2% بعد انخفاض أكبر في بداية التداولات. أما شركة أدفانتست المتخصصة في معدات اختبار أشباه الموصلات فقد تعرضت لضغوط محدودة نسبياً، في انعكاس لحالة التذبذب التي تسيطر على أسهم التكنولوجيا العالمية منذ بداية الشهر الجاري.

وتؤكد هذه التحركات أن المستثمرين أصبحوا أكثر حذراً

أظهرت الأسواق المالية العالمية قدراً من التماسك خلال تعاملات الخميس رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث نجح المؤشر الياباني نيكبي في إنهاء الجلسة على استقرار شبه كامل بعد موجة بيع مبكرة، بينما سجلت الأسهم الأوروبية مكاسب محدودة وسط حالة من الحذر والتربص قبل صدور قرار البنك المركزي الأوروبي بشأن أسعار الفائدة.

وجاء الأداء المتوازن للأسواق بعد إعلان الولايات المتحدة انتهاء الضربات العسكرية التي نفذتها ضد أهداف داخل إيران، وهو ما اعتبره المستثمرون إشارة إلى أن التصعيد العسكري قد يظل محدوداً في الوقت الراهن، وأن فرص العودة إلى مسار التفاوض لا تزال قائمة رغم حدة التوترات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، واصلت أسعار النفط تحركاتها قرب أعلى مستوياتها منذ أشهر مع اقتراب خام النفط من مستوى 95 دولاراً للبرميل، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي وأعاد إلى الواجهة المخاوف المتعلقة بالتضخم وتكاليف الطاقة وتأثيرها على قرارات البنوك المركزية خلال الفترة المقبلة.

تعافٍ ياباني

بدأت الأسهم اليابانية جلسة التداول تحت ضغوط واضحة نتيجة المخاوف الجيوسياسية والبيع المكثف لأسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلا أن المعنويات تحسنت تدريجياً مع مرور ساعات التداول، ما سمح لمؤشر نيكبي بتعويض معظم خسائره والإغلاق على ارتفاع طفيف بلغ 0.06% عند مستوى 64217 نقطة. ويعكس هذا الأداء قدرة السوق اليابانية على امتصاص الصدمات الخارجية رغم استمرار حالة الحذر بين المستثمرين. فالتداولات أظهرت أن المتعاملين لا يزالون يتجنبون اتخاذ رهانات كبيرة في أي من الاتجاهين، بانتظار وضوح أكبر بشأن مستقبل الأزمة في الشرق الأوسط وتوجهات السياسة النقدية العالمية.

ورغم استقرار المؤشر الرئيسي، فإن الصورة الداخلية للسوق كانت أقل إيجابية، حيث تراجع عدد كبير من الأسهم مقارنة بتلك التي حققت مكاسب، ما يشير إلى أن الارتفاع المحدود للمؤشر جاء بدعم من عدد محدود من الأسهم الثقيلة وليس نتيجة تحسن واسع النطاق في شهية المستثمرين.

رهان التهدئة

كان العامل الأبرز وراء تحسن المعنويات إعلان الولايات المتحدة انتهاء العمليات العسكرية التي



صفقات الاستحواذ تدعم بعض الأسهم الأوروبية

النفط يقترب من 95 دولاراً ويزيد مخاوف الأسواق

أوروبا ترتفع بحذر وسط ترقب قرار الفائدة

أسهم الذكاء الاصطناعي تتعافى جزئياً بعد ضغوط حادة

المستثمرون يراهنون على عودة المسار التفاوضي مع إيران

نيكي الياباني يتجاوز موجة البيع ويغلق مستقراً

تراجع مخزونات الخام الأميركية بمقدار 7.2 مليون برميل خلال أسبوع واحد

النفط يتراجع رغم إغلاق هرمرز وتصاعد المواجهة الأميركية الإيرانية

1 الأسواق تتجاهل صدمة الإغلاق وتراهن على استمرار التدفقات

2 تراجع الأسعار يكشف قوة العوامل الأساسية في سوق النفط

التضخم مجدداً وإبطاء النمو الاقتصادي، خصوصاً أن أسعار الطاقة تظل أحد أهم العوامل المؤثرة في مستويات الأسعار العالمية. كما أن الحفاظ على استقرار أسواق النفط يعد جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية في مرحلة تتسم بحساسية كبيرة للأسواق المالية العالمية. وتعكس هذه التحركات أيضاً إدراك واشنطن لأهمية استمرار تدفق النفط من الخليج، ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الأميركي، بل للاقتصاد العالمي بأسره، ما يفسر الحرص الأميركي على تأمين الملاحة البحرية ومنع أي تعطيل طويل الأمد للممرات الاستراتيجية.

مخاطر التصعيد

المرحلة الحالية لا تقتصر على البعد النفطي فقط، بل ترتبط أيضاً باحتمالات اتساع نطاق المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران. فالغارات الأميركية الإضافية على أهداف متعددة داخل إيران أعادت رفع مستوى التوتر الذي يزيد من احتمالات سوء التقدير العسكري أو توسع دائرة الاشتباكات. وترقب الأسواق باهتمام ردود الفعل الإيرانية المقبلة، خصوصاً ما يتعلق بحركة الملاحة البحرية والمنشآت النفطية والبنية التحتية للطاقة في المنطقة. كما يتابع المستثمرون مواقف القوى الدولية الكبرى ومدى قدرتها على احتواء الأزمة ومنع تحولها إلى حرب إقليمية واسعة النطاق.

وفي حال استمرت الهجمات المتبادلة لفترة طويلة، فإن احتمالات تعطل الإمدادات سترتفع بشكل تدريجي، ما قد يدفع الأسعار إلى موجات صعود جديدة، حتى لو استمرت التدفقات النفطية خلال المرحلة الحالية.

سيناريوهات الأسعار

النفطية، فإن السوق قد تشهد ارتفاعات حادة تتجاوز المستويات الحالية بكثير، خاصة في ظل تراجع المخزونات الأميركية والعالية مقارنة بسنوات سابقة. وفي المقابل، فإن أي تقدم نحو تهدئة سياسية أو استئناف قنوات التواصل بين واشنطن وطهران قد يدفع الأسعار إلى التراجع مجدداً، مع عودة التركيز إلى أساسيات السوق المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي ومستويات الطلب على الطاقة.

يتوقف المسار المقبل لأسعار النفط على مجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها مدة التوتر العسكري ومدى قدرة الأطراف المختلفة على الحفاظ على انسيابية حركة الملاحة في مضيق هرمرز. وإذا استمر عبور الناقلات بصورة طبيعية، فقد تبقى الأسعار ضمن نطاقات مرتفعة نسبياً ولكن مستقرة، مع استمرار التقلبات اليومية المرتبطة بالأخبار العسكرية. أما إذا تطورت الأزمة إلى تعطيل فعلي للصادرات أو استهداف مباشر للبنية التحتية

مخزونات متراجعة

من العوامل التي دعمت السوق في بداية التعاملات البيانات الأميركية التي أظهرت تراجع مخزونات النفط الخام بمقدار 7.2 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من يونيو، مقارنة بتوقعات كانت تشير إلى انخفاض يبلغ أربعة ملايين برميل فقط.

ويعكس هذا التراجع القوي استمرار الطلب المرتفع نسبياً على النفط داخل الولايات المتحدة، إضافة إلى الحاجة المتزايدة لتعويض أي نقص محتمل في الإمدادات العالمية. كما يشير إلى أن السوق لا تزال تعاني من حالة تشدد نسبي في التوازن بين العرض والطلب، الأمر الذي يمنع الأسعار من الهبوط الحاد رغم الضغوط الاقتصادية والجيوستراتيجية المتداخلة. وتكتسب هذه البيانات أهمية إضافية لأنها جاءت في ظل فترة تشهد

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

مخزونات متراجعة

الماضية كانت مجرد التهديدات المتعلقة بمضيق هرمرز كفيلة بإشعال موجات ارتفاع حادة ومستدامة، إلا أن التطورات الحالية أظهرت أن المستثمرين باتوا يعتمدون بشكل أكبر على البيانات الفعلية المتعلقة بالإنتاج والمخزونات وحركة الشحن بدلاً من الأكتفاء بردود الفعل العاطفية تجاه الأحداث السياسية.

كما أن توسع الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ساهم في تعزيز مرونة السوق العالمية وتقليل اعتمادها النسبي على بعض مصادر الإمداد التقليدية. ورغم أن منطقة الخليج لا تزال تمثل القلب النابض للطاقة العالمية، فإن وجود مصادر إنتاج متنوعة في الأمريكتين وأفريقيا وأجزاء أخرى من العالم خفف نسبياً من حدة المخاوف المرتبطة بأي اضطرابات إقليمية.

وفي الوقت نفسه، يدرك المستثمرون أن أي تعطيل طويل الأمد للمضيق سيؤدي في النهاية إلى نقص حقيقي في المعروض، لكنهم لا يرون حتى الآن مؤشرات واضحة على تحقق هذا السيناريو، وهو ما يفسر حالة الحذر التي تسيطر على التداولات بدلاً من اندفاع الأسعار نحو مستويات قياسية جديدة.

شهدت أسواق النفط العالمية تطوراً لافتاً تمثل في عودة الأسعار إلى التراجع رغم إعلان إيران إغلاق مضيق هرمرز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل الطاقة في العالم، ورغم التصعيد العسكري المتواصل بين طهران وواشنطن. وجاء هذا التراجع بعد موجة ارتفاع قوية دفعت الأسعار إلى الصعود بنحو دولارين للبرميل في بداية التعاملات، قبل أن تعود ضغوط البيع لتفرض نفسها على السوق، في مؤشر على أن المتعاملين باتوا ينظرون إلى الأزمة من زاوية أكثر تعقيداً تتجاوز الأخبار العسكرية المباشرة نحو تقييم القدرة الفعلية على تعطيل الإمدادات العالمية واستمرار تدفق النفط إلى الأسواق.

ويأتي هذا التطور في وقت تعيش فيه أسواق الطاقة واحدة من أكثر الفترات حساسية منذ سنوات، مع عودة التوتر العسكري المباشر بين الولايات المتحدة وإيران، وما يحمله ذلك من مخاطر على حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، خصوصاً أن مضيق هرمرز يمثل الشريان الرئيسي لصادرات النفط القادمة من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية. ورغم خطورة التطورات، فإن رد فعل الأسعار كشف أن المستثمرين لا يزالون يعتقدون أن الإغلاق الكامل والطويل الأمد للمضيق يظل سيناريو صعب التطبيق عملياً في ظل الوجود العسكري الدولي الكثيف في المنطقة.

هذا التوازن الهش بين التصعيد العسكري واستمرار التدفقات النفطية شكل العامل الرئيسي وراء التحول السريع في اتجاه الأسعار، حيث انتقل التركيز من الأخبار العسكرية إلى الوقائع التشغيلية على الأرض ومدى قدرة الأطراف المختلفة على فرض إغلاق فعلي ومستدام للممر المائي الحيوي.

رسالة السوق

انخفاض أسعار النفط رغم تصاعد التوترات العسكرية يحمل رسالة مهمة مفادها أن السوق أصبحت أكثر قدرة على استيعاب الصدمات الجيوسياسية مقارنة بفترات سابقة، فخلال العقود

توازن هش

بدأت تعاملات النفط على ارتفاعات

توازن هش

توازن هش

توازن هش

توازن هش

توازن هش

توازن هش

توازن هش

توازن هش

3

واشنطن تستخدم احتياطاتها وقدراتها الإنتاجية لاحتواء الأزمة

4

مضيق هرمرز يبقى العامل الأكثر حساسية في تجارة الطاقة العالمية

التضخم الأميركي يسجل أسرع وتيرة ارتفاع في ثلاث سنوات

الذهب يتراجع رغم تصاعد التوترات وضغوط التضخم

1 الفضة تتراجع في العقود الآجلة وتحافظ على قوتها الفورية

2 التضخم المرتفع يعيد رسم توقعات السياسة النقدية الأميركية

شهدت أسواق المعادن الثمينة تحولات لافتة خلال تعاملات الخميس، بعدما تراجعت أسعار الذهب والفضة في العقود الآجلة رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتجدد الضربات العسكرية الأميركية داخل إيران. وجاء هذا الأداء المخالف للتوقعات في وقت سجل فيه التضخم الأميركي أسرع وتيرة ارتفاع خلال ثلاث سنوات، الأمر الذي أعاد تشكيل توقعات المستثمرين بشأن مستقبل أسعار الفائدة والسياسة النقدية في أكبر اقتصاد في العالم.

وعادة ما يستفيد الذهب من حالتي عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت أن الأسواق أصبحت أكثر حساسية تجاه بيانات التضخم وأسعار الفائدة من تأثيرها بالأحداث الجيوسياسية وحدها. فبينما دفعت المخاوف الأمنية المستثمرين إلى البحث عن الملاذات الآمنة، فإن ارتفاع التضخم عزز في المقابل احتمالات بقاء الفائدة الأميركية عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، وهو ما شكل عامل ضغط على المعدن الأصفر وغيره من الأصول غير المدرة للعائد.

وتأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه الأسواق العالمية مزيجاً معقداً من التحديات، يتصدرها استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد المخاوف من موجة تضخمية جديدة قد تؤثر في قرارات البنوك المركزية حول العالم خلال الأشهر المقبلة.

شكلت بيانات التضخم الأميركية المحرك الرئيسي لتجاهات الأسواق خلال الساعات الماضية، بعدما أظهرت تسارعاً يفوق توقعات كثير من المحللين، ليسجل التضخم أعلى وتيرة نمو خلال ثلاث سنوات. وأعادت هذه البيانات إلى

الواجهة المخاوف من أن تكون الضغوط السعوية أكثر استدامة مما كان متوقعاً، خصوصاً مع استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية.

ويتابع المستثمرون عن كثب أي مؤشرات تتعلق بالتضخم الأميركي نظراً لتأثيرها المباشر في قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فكلما ارتفعت الأسعار بوتيرة أسرع، زادت احتمالات الإبقاء على السياسة النقدية المتشددة أو حتى اللجوء إلى مزيد من التشديد إذا اقتضت الحاجة، وهو ما ينعكس فوراً على

أسواق الذهب والمعادن الثمينة. وقد أدى هذا المشهد إلى ارتفاع عوائد السندات الأميركية وتراجع الرهانات على خفض سريع للفائدة، ما حد من جاذبية الذهب بالنسبة للمستثمرين الذين يقارنون بين الاحتفاظ بالمعدن الأصفر والاستثمار في أدوات مالية توفر عائداً دورياً.

رغم الأجواء الجيوسياسية المشحونة، تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس بنسبة 0.70% لتصل إلى 4103.70 دولار للأوقية، في إشارة إلى أن الأسواق أعطت أولوية أكبر لتداعيات التضخم والسياسة النقدية مقارنة بالمخاطر الأمنية.

ويكسب هذا التراجع حالة من الحذر بين المستثمرين الذين يفضلون انتظار وضوح أكبر بشأن توجهات الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة المقبلة. فارتفاع أسعار الفائدة أو استمرارها عند مستويات مرتفعة يقلص من جاذبية الذهب الذي لا يوفر عائداً مباشراً، ما يدفع بعض المستثمرين إلى تحويل أموالهم نحو أدوات مالية أخرى ذات عوائد أعلى.

وفي المقابل، أظهر الذهب الفوري قدراً من التماسك بعدما سجل ارتفاعاً طفيفاً

بلغ 0.15% ليصل إلى 4079.16 دولار للأوقية، وهو ما يعكس استمرار وجود طلب تحوطي من بعض المستثمرين الساعين إلى حماية محافظهم من المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية المتزايدة. ويشير هذا التباين بين السوق الفورية والعقود الآجلة إلى أن المستثمرين ما زالوا منقسمين بشأن الاتجاه المقبل للأسعار، بين من يركز على المخاطر الجيوسياسية ومن يراهن على استمرار الضغوط النقدية.

لعب استقرار الدولار الأميركي دوراً مهماً في الحد من مكاسب الذهب خلال تعاملات الخميس. فقد استقر مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية، قرب مستوى 99.95 نقطة، محافظاً على معظم مكاسبه الأخيرة.

وعادة ما تؤدي قوة الدولار إلى زيادة تكلفة شراء الذهب بالنسبة للمستثمرين من خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي يضغط على الطلب العالمي ويحد من قدرة الأسعار على الارتفاع. كما أن استقرار العملة الأميركية يعكس استمرار الثقة النسبية في الاقتصاد الأميركي رغم التحديات السياسية والعسكرية التي تواجهها المنطقة والعالم.

ويرى مراقبون أن أي تحرك قوي للدولار خلال الفترة المقبلة سيبقى عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه الذهب، خصوصاً إذا تزامن مع تغيرات في توقعات أسعار الفائدة الأميركية أو صدور بيانات اقتصادية جديدة تؤثر في توجهات المستثمرين.

أداء الفضة

لم تكن الفضة بعيدة عن الضغوط التي تعرض لها

الذهب، إذ تراجعت العقود الآجلة للفضة تسليم يوليو بنسبة 0.95% لتصل إلى 64.13 دولار للأوقية. وجاء هذا التراجع متأثراً بالمخاوف ذاتها المرتبطة بالتضخم والفائدة، إضافة إلى حساسية الفضة تجاه التوقعات الاقتصادية العالمية بحكم استخدامها الصناعي الواسع.

لكن الفضة الفورية أظهرت أداء أفضل نسبياً، حيث ارتفعت بنسبة 0.60% لتصل إلى 63.75 دولار للأوقية. ويعكس ذلك استمرار الطلب الفعلي على المعدن سواء لأغراض الاستثمار أو الاستخدامات الصناعية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والصناعات الإلكترونية.

ويؤكد هذا الأداء أن الفضة لا تتحرك فقط باعتبارها ملاذاً آمناً مثل الذهب، بل تتأثر أيضاً بتوقعات النشاط الصناعي العالمي ومستويات الطلب الحقيقي في الأسواق المختلفة.

على عكس الذهب والفضة، تمكن البلاتين والبلاديوم من تحقيق مكاسب ملحوظة خلال تعاملات الخميس، مدعومين بعوامل مرتبطة بالعرض والطلب الصناعي أكثر من ارتباطهما بالعوامل النقدية التقليدية.

وارتفع البلاتين الفوري بنسبة 0.30% ليصل إلى 1670.17 دولار للأوقية، مستفيداً من استمرار الطلب الصناعي القوي ووجود مخاوف تتعلق بإمدادات بعض الدول المنتجة الرئيسية. أما البلاديوم

فكان الراجح الأكبر بين المعادن الثمينة، بعدما قفز بنسبة 2.35% ليصل إلى 1247.22 دولار للأوقية. ويعود هذا الأداء إلى توقعات باستمرار الطلب من قطاع صناعة السيارات، إضافة إلى مخاوف مرتبطة بالإمدادات العالمية في ظل التوترات السياسية والجيوسياسية المتصاعدة.

وتعكس هذه التحركات اختلاف طبيعة العوامل المؤثرة في كل معدن، حيث يرتبط الذهب والفضة بدرجة أكبر بالسياسة النقدية والاستثمار، بينما يتأثر البلاتين والبلاديوم بشكل أوسع بالطلب الصناعي وسلاسل الإمداد العالمية.

أضافت التطورات العسكرية الأخيرة بعداً جديداً لحركة الأسواق العالمية، بعدما نفذت الولايات المتحدة جولة جديدة من الضربات ضد أهداف متعددة داخل إيران، في خطوة اعتبرها مراقبون تصعيداً إضافياً في مواجهة المستمرة بين البلدين.

وجاءت هذه العمليات العسكرية بعد تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب هدد فيها بشن هجمات جديدة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام، ما أعاد المخاوف من احتمال اتساع نطاق الصراع في منطقة تعد من أهم المناطق المنتجة للطاقة في العالم.

ورغم أن مثل هذه الأحداث تدعم عادة أسعار الذهب باعتباره ملاذاً آمناً، فإن الأسواق بدت أكثر اهتماماً بالتداعيات الاقتصادية المباشرة للصراع،

بين هذين المسارين، تبقى الأسواق في حالة ترقب حذر، فيما يحاول المستثمرون موازنة المخاطر الاقتصادية والسياسية في بيئة عالمية تتسم بقدر كبير من عدم اليقين والتقلبات.

تعيش أسواق المعادن الثمينة حالياً حالة من التوازن الدقيق بين قوتين متعارضتين. فمن جهة، توفر التوترات الجيوسياسية دعماً قوياً للطلب على الملاذات الآمنة. ومن جهة أخرى، يؤدي ارتفاع التضخم وتزايد احتمالات استمرار الفائدة المرتفعة إلى ممارسة ضغوط على هذه الأصول.

وتعكس التحركات الأخيرة أن المستثمرين لم يحسموا بعد موقفهم بشأن العامل الأكثر تأثيراً خلال المرحلة المقبلة. فإذا تصاعدت الأزمة العسكرية بشكل أكبر، قد يعود الذهب إلى مسار صعودي قوي مدفوعاً بموجة طلب

معادلة معقدة

تحوطية واسعة. أما إذا بقي التركيز منصباً على التضخم والسياسة النقدية، فقد تستمر الضغوط الحالية على الأسعار رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية.

وتشير تقديرات المؤسسات المالية إلى أن الفترة المقبلة ستظل حافلة بالتقلبات، مع احتمال تغير الاتجاهات بسرعة استجابة لأي تطور جديد سواء في البيانات الاقتصادية أو على الساحة السياسية والعسكرية.

الدولار
المستقر
يحد من
مكاسب
المعادن
النفيسة

البلاتين
والبلاديوم
يستفيدان
من الطلب
الصناعي

الأسواق توازن
بين مخاطر
الحرب واحتمالات
الفائدة
المرتفعة

3

4

5



مع إعادة تقييم الأسواق لتأثير التضخم الأميركي على قرارات الفائدة المقبلة

البيتكوين

تتجاوز 62.5 ألف دولار وتحقق مكاسب يومية

1 المستثمرون يوازنون بين التضخم والفائدة والمخاطر الجيوسياسية

2 مستقبل السوق مرهون بالسياسة النقدية وتدفقات المستثمرين

تشابك العوامل الاقتصادية والنقدية والسياسية

تدخل سوق العملات المشفرة مرحلة جديدة تتسم بتشابك العوامل الاقتصادية والنقدية والسياسية بصورة غير مسبوقة. فالمستثمرون لم يعودوا ينظرون إلى الأصول الرقمية بمعزل عن بقية الأسواق، بل باتت تحركاتها مرتبطة بشكل وثيق ببيانات التضخم وأسعار الفائدة وتطورات الاقتصاد العالمي. وفي ظل استمرار حالة الترقب الحالية، ستظل قرارات البنوك المركزية والتطورات الجيوسياسية في مقدمة العوامل المحددة لاتجاه السوق. وبينما تمنح المكاسب الأخيرة إشارات إيجابية للمستثمرين، فإن الطريق نحو دورة صعودية قوية ومستدامة لا يزال يتطلب مزيداً من الوضوح بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي والسياسات النقدية خلال المرحلة المقبلة. ويبقى أداء البيتكوين والإيثريوم والريبيل خلال الأسابيع القادمة مؤشراً مهماً على مدى قدرة السوق على تحويل الارتداد الحالي إلى مسار صعودي طويل الأجل، أو الاكتفاء بموجة تعافٍ مؤقتة ضمن بيئة عالمية لا تزال مليئة بالتحديات والمتغيرات.



التدويل المركزي. كما صدقت عملة الريبيل بنسبة 1.56% لتصل إلى 1.1154 دولار، مستفيدة من تحسن المعنويات العامة في السوق وعودة بعض المستثمرين إلى بناء مراكز استثمارية جديدة بعد فترات من التراجع. وتشير هذه التحركات إلى أن موجة الصعود الحالية تشمل شريحة واسعة من العملات المشفرة، ما يعزز من قوة الاتجاه الإيجابي مقارنة بالحالات التي تكون فيها المكاسب مقتصره على البيتكوين وحدها.

تحديات مستمرة

على الرغم من التحسن الحالي، لا تزال سوق العملات المشفرة تواجه مجموعة من التحديات التي قد تحد من قدرتها على تحقيق مكاسب قوية ومستدامة خلال الفترة المقبلة. وتشمل هذه التحديات استمرار أسعار الفائدة المرتفعة، والتشريعات التنظيمية المتزايدة في العديد من الدول، إضافة إلى حالة عدم اليقين المرتبطة بالنمو الاقتصادي العالمي. كما أن التقلبات الحادة التي تميز هذا القطاع تجعل كثيراً من المستثمرين أكثر حذراً في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل. وفي المقابل، توفر التطورات التقنية المستمرة واعتماد المؤسسات المالية الكبرى لبعض المنتجات المرتبطة بالأصول الرقمية عوامل دعم مهمة يمكن أن تساعد السوق على تجاوز بعض الضغوط الحالية.

التي شملت إسقاط مروحية أميركية وتساعد التهديدات المتبادلة بين الجانبين، الأمر الذي دفع الأسواق إلى متابعة الوضع عن كثب خشية اتساع نطاق الصراع وتأثيره في الاقتصاد العالمي. وعادة ما تؤدي مثل هذه التوترات إلى زيادة الطلب على الأصول الآمنة وتقليص الإقبال على الاستثمارات عالية المخاطر، إلا أن رد فعل العملات المشفرة كان أكثر توازناً، حيث ركز المستثمرون بدرجة أكبر على تداعيات السياسة النقدية والاقتصادية بدلاً من التركيز الحصري على التطورات العسكرية.

ويرى بعض المحللين أن استمرار التوترات لفترة طويلة قد يؤدي إلى زيادة التقلبات في الأسواق الرقمية، خاصة إذا انعكس ذلك على أسعار الطاقة أو معدلات التضخم العالمية.

أداء العملات الرئيسية

إلى جانب البيتكوين، سجلت العملات الرقمية الكبرى الأخرى مكاسب جيدة خلال تعاملات الخميس، في مؤشر على أن الصعود لم يقتصر على العملة الأكبر فقط. وارتفعت الإيثريوم بنسبة 1.68% لتصل إلى 1655.12 دولار، محققة مكاسب بلغت 27.37 دولار. ويعكس هذا الأداء استمرار الاهتمام بالنقطة التي تعد الأكبر عالمياً في تطبيقات العقود الذكية

الضغوط السعرية، زادت احتمالات بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، ما يؤدي عادة إلى تقليص السيولة المتاحة للاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة. وخلال السنوات الأخيرة أثبتت الأسواق أن العملات الرقمية شديدة الحساسية لتغيرات السياسة النقدية الأميركية. فعندما تكون الفائدة منخفضة والسيولة مرتفعة، تميل الاستثمارات إلى التدفق نحو الأصول المشفرة وأسهم التكنولوجيا وغيرها من الاستثمارات المرتفعة المخاطر. أما في بيئة الفائدة المرتفعة، فإن المستثمرين يفضلون غالباً الأدوات التي توفر عوائد مستقرة وأقل مخاطرة.

ومع ذلك، فإن بعض المستثمرين يرون أن العملات المشفرة بدأت تكتسب خصائص استثمارية مختلفة عن السابق، ما قد يمنحها قدرة أكبر على مقاومة تأثيرات التشديد النقدي مقارنة بالدورات السابقة.

التوترات الجيوسياسية

أضافت التطورات العسكرية الأخيرة في الشرق الأوسط عنصراً جديداً إلى معادلة الأسواق العالمية، بعدما أعلنت الولايات المتحدة تنفيذ ما وصفته بضربات دفاعية إضافية ضد أهداف متعددة داخل إيران. وجاءت هذه العمليات العسكرية بعد سلسلة من الأحداث الأمنية

المشفرة من حيث القيمة السوقية، قيادة موجة الصعود في السوق، بعدما ارتفعت بنسبة 1.29% لتصل إلى 62685 دولاراً، محققة مكاسب يومية بلغت 800 دولار تقريباً.

ورغم هذا الأداء الإيجابي، فإن البيتكوين لا تزال تتداول عند مستويات تقل بنحو 50% تقريباً عن أعلى مستوياتها التاريخية، ما يعكس حجم التحديات التي واجهتها السوق خلال السنوات الماضية نتيجة التشديد النقدي العالمي، وانهايارات بعض المؤسسات العاملة في القطاع، إضافة إلى تراجع السيولة الاستثمارية الموجهة نحو الأصول عالية المخاطر.

ويشير محللون إلى أن استمرار تداول البيتكوين فوق مستوى 62 ألف دولار يعد إشارة إيجابية من الناحية الفنية، لكنه لا يزال غير كاف لتأكيد عودة الاتجاه الصعودي طويل الأجل، خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي.

كما أن المستثمرين يترقبون قدرة العملة الرقمية الأكبر على جذب تدفقات مالية جديدة من المؤسسات والصناديق الاستثمارية، باعتبارها العامل الأكثر أهمية في دعم الأسعار خلال المرحلة المقبلة.

التضخم والفائدة

أصبحت بيانات التضخم الأميركية أحد أهم العوامل المؤثرة في أسواق العملات المشفرة. فكلما ارتفعت

تمثل بداية دورة صعودية طويلة الأمد.

شبهة المخاطرة

أظهرت تعاملات الخميس عودة تدريجية لشهية المخاطرة لدى المستثمرين، بعدما استوعبت الأسواق تأثير بيانات التضخم الأميركية الأخيرة. فعلى الرغم من أن ارتفاع التضخم يزيد عادة من احتمالات استمرار أسعار الفائدة المرتفعة، فإن بعض المتعاملين رأوا أن الأصول الرقمية لا تزال تمتلك فرصة للاستفادة من تدفقات استثمارية جديدة في ظل البحث عن أدوات استثمار بديلة.

ويعكس هذا التوجه قناعة متزايدة لدى بعض المستثمرين بأن العملات المشفرة أصبحت جزءاً من المشهد المالي العالمي، ولم تعد مجرد أصول مضاربة قصيرة الأجل كما كان ينظر إليها في السنوات الماضية. كما ساهم دخول مؤسسات استثمارية أكبر إلى هذا القطاع في تعزيز الثقة النسبية بالسوق وتقليل حدة التقلبات مقارنة بالمرحلتين السابقتين. وفي الوقت نفسه، يواصل المستثمرون مراقبة العلاقة بين أداء العملات الرقمية والسياسة النقدية الأميركية، حيث أصبحت هذه العلاقة أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة مع تزايد ارتباط الأصول المشفرة بتوجهات السيولة العالمية.

البيتكوين تقود المكاسب

واصلت البيتكوين، أكبر العملات

سجلت العملات المشفرة ارتفاعات ملحوظة خلال تعاملات الخميس، مدعومة بإعادة تقييم المستثمرين لتداعيات بيانات التضخم الأميركية الأخيرة على مسار أسعار الفائدة، وفي وقت تواصل فيه الأسواق العالمية مراقبة التطورات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط. وجاءت المكاسب رغم حالة التوتر التي تخيم على الأسواق المالية الدولية، ما يعكس استمرار شهية المخاطرة لدى شريحة واسعة من المستثمرين الذين يرون في الأصول الرقمية فرصة للاستفادة من التحولات الاقتصادية والمالية الجارية.

ويأتي هذا الأداء في وقت تتداخل فيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الأسواق العالمية، أبرزها تسارع التضخم الأميركي، واستمرار الضربات العسكرية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، إضافة إلى ترقب المستثمرين لأي إشارات جديدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن مستقبل السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

ورغم التحسن المسجل في أسعار العملات المشفرة، فإن السوق لا تزال بعيدة عن مستوياتها التاريخية التي سجلتها خلال فترات الازدهار السابقة، الأمر الذي يعكس استمرار الحذر بين المستثمرين وعدم اقتناعهم الكامل بأن موجة الصعود الحالية

البحث عن القمم

يبقى السؤال الرئيسي المطروح أمام المستثمرين هو مدى قدرة العملات المشفرة على العودة إلى مستوياتها التاريخية القياسية خلال السنوات المقبلة، فبينما حققت السوق تعافياً نسبياً من موجات الهبوط السابقة، فإن الطريق نحو القمم التاريخية لا يزال يتطلب تدفقات مالية كبيرة وتحسناً في البيئة الاقتصادية العالمية. ويعتقد محللون أن استقرار التضخم وتراجع أسعار الفائدة مستقبلاً قد يشكلان أهم محفزات الصعود الجديدة، إلى جانب استمرار تبني المؤسسات الاستثمارية للأصول الرقمية وتوسع استخداماتها في الأنشطة المالية والتجارية المختلفة. لكن في المقابل، فإن استمرار الضغوط الاقتصادية أو تصاعد التوترات الجيوسياسية بشكل يؤثر في النمو العالمي قد يحد من شهية المستثمرين ويؤخر عودة السوق إلى مستوياتها السابقة.



3 الإيثريوم والريبيل تلحقان بموجة الصعود

4 العملات الرقمية تبحث عن محفزات جديدة للعودة إلى القمم التاريخية

5 التوتر الأميركي يضيف طبقة جديدة من عدم اليقين

6 بيانات التضخم تعيد تشكيل شهية المخاطرة في الأسواق

مسارات الاقتصاد الحديث

6

الإقراض وتحديات الاستقرار الاقتصادي

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيّرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى تفاصيل الحياة اليومية، لم يعد فهم الاقتصاد المعيشة واتجاهات المجتمعات. وبين تعدد ترقياً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من الأهداف وتباين المصالح، تبرز الحاجة إلى قراءة أكثر عمقاً للعلاقة بين الفرد والاقتصاد، وكيف تتشكل هذه العلاقة داخل نظام يقوم على الندرة والاختيار.



يتضح عند التأمل في تطور حجم الدين العام والخاص أن نموه لا يرتبط بحالات الكساد وحدها، بل يتسارع على نحو لافت في فترات الرخاء أكثر من فترات الانكماش. فعلى مستوى الأفراد، قد يسود اعتقاد بأن الاستدانة تزداد في أوقات الأزمات وأن سداد الديون يتم في فترات الانتعاش، إلا أن هذا التصور لا يعكس الواقع الفعلي للحركة الاقتصادية، حيث يتزايد إجمالي الدين بالتوازي مع ارتفاع الناتج والدخل القومي. ففي الأساس، يسير نمو الدخل جنباً إلى جنب مع نمو حجم الدين، إذ ترتبط أنماط الإنفاق ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل المتاح. ومع تحسن الظروف الاقتصادية يزداد تفاؤل رجال الأعمال بمستقبل السوق، ما يدفعهم إلى التوسع في الاقتراض لتمويل استثماراتهم خلال فترات الرخاء. وفي المقابل، يميل الأفراد إلى زيادة الادخار مع ارتفاع دخولهم، إلا أن الإنفاق يرتفع بوتيرة أبطأ، ما يؤدي في النهاية إلى تراكم فوائض ادخارية تقابلها توسعات في مستويات الدين داخل الاقتصاد.

ومن هنا، يصبح ازدياد حجم الدين آلية من آليات التوازن بين الادخار والإنفاق داخل النظام الاقتصادي، حيث يتفاعل الطرفان تبعاً لتغير مستويات الدخل. فكلما ارتفع الدخل اتسعت معه كل من المدخرات والالتزامات المالية، بما يعكس ديناميكية العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والتمويل.

آلية التوازن

وفي هذا السياق، يقوم النظام الاقتصادي الحديث على استخدام أدوات الائتمان بوصفها عنصراً أساسياً في تحريك النشاط الاقتصادي، إذ لا تهدف السياسة الاقتصادية إلى إلغاء الدين بحد ذاته، بل إلى إدارته وتنظيمه بما يضمن استمرارية تدفق الدخل والإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبناءً عليه، يكتبسب الدين دوراً وظيفياً مهماً، فهو لا يقتصر على كونه التزاماً مالياً، بل يمثل وسيلة لتمكين الأفراد والمؤسسات والدول من مواءمة الإنفاق مع الدخل، ومواجهة الطوارئ، وتمويل الاستثمارات والمشروعات الإنتاجية، على أن يتم سداد هذه الالتزامات لاحقاً من الدخل المستقبلي، بما يعزز دورة النشاط الاقتصادي واستدامته. يمثل الدين في جوهره أداة فعّالة لتوسيع القدرة الإنتاجية داخل

الاقتصاد، إذ يتيح تحويل المدخرات غير المستغلة إلى استثمارات فعلية. فبحكم أن أصحاب المدخرات لا يوجهون رؤوس أموالهم مباشرة نحو إنشاء المصانع أو شراء أدوات الإنتاج، يأتي القرض ليؤدي دور الوسيط الذي يربط بين أصحاب الفوائض المالية من جهة، والمستثمرين الراغبين في توظيف هذه الأموال في العملية الإنتاجية من جهة أخرى. وبذلك تتحول المدخرات إلى طاقة اقتصادية نشطة تسهم في تمويل سلع رأس المال مثل المصانع والمعدات ومستلزمات الإنتاج.

ومن زاوية أخرى، تتيح القروض إمكانية جميع المدخرات الصغيرة لعدد كبير من الأفراد، بما يسمح بتمويل مشروعات استثمارية كبيرة لا يمكن لفرد واحد تحمل تكلفتها. وإلى جانب ذلك، توفر القروض دعماً مهماً للمؤسسات خلال فترات التباطؤ أو الظروف الاقتصادية الصعبة، ما يعزز قدرتها على الاستمرار ويحد من آثار الأزمات، وهو ما ينعكس في النهاية

على دعم مسار النمو الاقتصادي. كما تُعد القروض مصدراً أساسياً للموارد النقدية في الاقتصاد الحديث، حيث تتداخل مفاهيم النقود المتداولة والشيكات وودائع البنوك التجارية ضمن منظومة ائتمانية تقوم في أساسها على فكرة الدين والاقتراض، بما يجعل النظام النقدي نفسه جزءاً من بنية الائتمان.

وظائف القروض

وعند تحليل وظائف القروض، يمكن النظر إليها من خلال الفئات الاقتصادية الأساسية: المستهلكين، ومؤسسات الأعمال، والحكومات، والمؤسسات المالية. حيث تختلف دوافع الاقتراض من فئة إلى أخرى، كما تختلف آثاره الاقتصادية تبعاً لطبيعة استخدامه. فاقترض المستهلك يختلف في أهدافه وتبعاته عن اقتراض الشركات أو الحكومات، وهو ما يجعل أثر الدين على الاقتصاد متعدد الأبعاد ومتنوع النتائج. وفي ما يتعلق بدور دين المستهلك، فقد

حقيقة أن المستهلك ليس فئة مالية واحدة متجانسة، بل أطراف متعددة تتداخل فيها صفاتها الدائن والمدين. وينطبق الأمر نفسه على مؤسسات الأعمال، التي رغم ضخامة التزاماتها المالية تمتلك في المقابل أصولاً مادية واستثمارية تفوق قيمة ديونها بكثير، ما ينفي عنها صفة التعثر أو الإفلاس بمجرد ارتفاع حجم الاقتراض.

ففي عام 1954 بلغت ديون مؤسسات الأعمال نحو 260 بليون دولار، في حين كانت دائرة لجهات أخرى بما يقارب 190 بليون دولار، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس الصورة الكاملة، إذ لا تأخذ في الاعتبار قيمة الأصول الإنتاجية من مصانع وآلات ومعدات، والتي تتجاوز في العادة حجم الالتزامات المالية بأضعاف مضاعفة.

اقتصاد الأعمال

ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى اقتراض مؤسسات الأعمال على أنه عبء سلبي، بل كأداة إنتاجية أساسية تسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين الكفاءة ورفع مستوى الخدمات والسلع. فالشركات لا تلجأ إلى الاقتراض بهدف زيادة الإنتاج فقط، بل أيضاً لتعظيم الأرباح، إذ إن التوسع في الإنتاج وتوسيع نطاق التوزيع يؤديان في النهاية إلى زيادة العائدات.

وعليه، يمكن تلخيص دوافع اقتراض المؤسسات في محورين رئيسيين: الأول يتعلق بضمان استمرارية النشاط التشغيلي اليومي، والثاني يرتبط بتمويل التطوير وتحديث أدوات الإنتاج، بما يعزز القدرة التنافسية والنمو على المدى الطويل.

السطح من توسع في الاستهلاك لا يعني بالضرورة تجاوزاً حقيقياً للدخل، بقدر ما يعكس إعادة توزيع هذا الدخل على فترة زمنية أطول. فالدين يمنح المستهلك القدرة على الحصول الفوري على احتياجاته مع تأجيل عملية السداد إلى المستقبل، بما يجعل نمط الاستهلاك أكثر مرونة وسرعة.

وفي المقابل، يذهب بعض الاقتصاديين إلى تفضيل الادخار أولاً ثم الشراء نقداً، تجنباً لأعباء الفوائد المترتبة على الاقتراض. غير أن هذا التصور لا يخلو من تبسيط، إذ إن الانتظار لسنوات طويلة من أجل تجميع ثمن السلع الأساسية مثل السيارات أو المنازل قد يحرم الأفراد من الاستفادة منها في الوقت المناسب، ويؤخر تحسين مستوى معيشتهم.

كما أن نظام الاقتراض أو الشراء بالتقسيط يؤدي دوراً سلوكياً مهماً، حيث يدفع كثيراً من الأفراد إلى الالتزام بالادخار القسري تحت ضغط الأقساط الشهرية، في حين أنهم قد لا يتمكنون من الادخار بنفس الانضباط في غياب هذا الالتزام، وبالتالي يصبح الدين وسيلة لتنظيم الإنفاق وليس مجرد عبء مالي.

سلوك المستهلك

وعلى مستوى أوسع، تكشف البيانات التاريخية عن تشابك معقد في العلاقات المالية بين الأفراد، ففي منتصف القرن العشرين كان المستهلكون في بعض الاقتصادات مدينين بملليارات الدولارات، لكنهم في الوقت ذاته كانوا دائنين لغيرهم عبر أدوات ادخارية واستثمارية متنوعة مثل الأسهم والسندات وبوالص التأمين والودائع البنكية، ما يعكس

أسهم نظام "البيع بالتقسيط" في إحداث تحول جوهري في نمط حياة الأفراد، خاصة في الاقتصادات الحديثة. فلولا هذا النظام لاضطر المستهلك إلى تأجيل قرارات الشراء الكبرى مثل اقتناء منزل أو سيارة أو أجهزة أساسية، إلى حين تراكم مدخرات كافية، وهو ما كان سيحد من مستوى الاستهلاك والمعيشة.

إلا أن نظام التقسيط مكن المستهلك من الحصول على هذه السلع في وقت مبكر، عبر توزيع تكلفة الشراء على فترة زمنية ممتدة، بما يتيح له الاستفادة من دخله المستقبلي. وهذا لا يعني أن المستهلك يعيش فوق مستوى دخله الحقيقي، بل يعني إعادة تنظيم الإنفاق على مدى زمني أطول بما يتناسب مع إجمالي دخله المتوقع خلال تلك الفترة.

دين المستهلك

يبدو أن فكرة "العيش فوق مستوى الدخل" الناتجة عن الدين ليست دقيقة بهذا الشكل المبسط، إذ إن ما يظهر على

دور الإقراض في تحريك النشاط الاقتصادي

أثر الإقراض على استقرار الأسواق المالية

دور المؤسسات المالية في الاقتصاد

مؤسسات الادخار تُعد التزاماً مالياً على هذه المؤسسات، حتى وإن لم يكن السحب فورياً، إذ غالباً ما تُنظَّم عملية السحب ضمن مدد أو شروط متفق عليها، وفي المقابل يحصل المودع على فائدة مقابل هذا الامتياز. أما شركات التأمين، فإنها تعتمد على آلية مشابهة في إدارة التزاماتها، حيث يدفع الأفراد أقساطاً دورية مقابل حصولهم على تعويضات أو مزايا مالية لاحقة وفق شروط محددة، ما يجعل العلاقة المالية بين الطرفين قائمة على تأجيل الاستحقاق.

الوساطة المالية

تختلف الحسابات المصرفية في البنوك التجارية

تلتعب المؤسسات المالية دوراً محورياً في الميدان الاقتصادي يتمثل أساساً في تحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين، بوصفها وسيطاً مالياً بين طرفي العملية الاقتصادية. ويسهم هذا الدور بشكل مباشر في دعم نمو الدخل القومي، من خلال إعادة توجيه الفوائض المالية نحو الاستخدامات الإنتاجية والاستثمارية.

كما تعمل هذه المؤسسات على تزويد الاقتصاد بجزء كبير من احتياجاته من النقود، إذ تُعد بنوك الادخار وشركات التأمين والبنوك التجارية كيانات مديونة في جوهرها لأصحاب الأموال المودعة لديها، رغم أن هذه الديون تتخذ أشكالاً مختلفة. فالأموال المودعة في

رأس المال داخل الاقتصاد. ويعود السبب الرئيسي في هذا الدور إلى ميل الأفراد إلى تجنب المخاطرة المباشرة في الاستثمار أو الإقراض، وفضلهم الاحتفاظ بأموالهم لدى مؤسسات مالية أكثر أماناً واستقراراً، سواء عبر الودائع البنكية أو بوالص التأمين.

وبذلك تصبح المؤسسات المالية مدينة في الأساس للمودعين، لكنها في الوقت ذاته لا تحتفظ بكامل هذه الأموال، بل تعيد ضخ جزء كبير منها في شكل قروض، ما يجعلها عنصراً أساسياً في تحريك النشاط الاقتصادي وتسهيل انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

معلومة ورقم

54

مليار دولار

قال رئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية محمد العبار مؤسس إن الشركة تستعد للكشف عن مشروع تطوير عقاري بقيمة 200 مليار درهم (54.46 مليار دولار) في الإمارة.

ميشلان العلامة التجارية الأعلى قيمة في عالم الإطارات

ريادة «ميشلان» ببرهن على القيمة الدائمة للعلامة التجارية القوية في سوق شديدة التنافسية، كما يعزز أداءها الاستثنائي في مختلف المؤشرات الرئيسية، كالسمعة والتفضيل وقبول السعر، وقوة مكانتها في الأسواق العالمية الكبرى.

وارتفعت القيمة الإجمالية لأكثر 25 علامة تجارية للإطارات في العالم بنسبة 9% على أساس سنوي لتصل إلى 42.3 مليار دولار أمريكي، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية، واضطراب سلاسل التوريد، واشتداد المنافسة في هذا القطاع.

حافظت «ميشلان» على مكانتها بصفقتها أعلى علامة تجارية للإطارات من حيث القيمة في العالم للعام التاسع على التوالي، بناءً على أحدث تصنيف صادر عن الشركة الاستشارية الرائدة «براند فاينانس».

وارتفعت قيمة العلامة التجارية لصناعة الإطارات الفرنسية «ميشلان» بنسبة 17% لتصل إلى 10.3 مليار دولار، وحافظت «بريدجستون» و«كونتيننتال تايرز» على المركزين الثاني والثالث على الترتيب. وعلق لورينزو كوروزي مدير التقييم لدى «براند فاينانس» في التقرير قائلاً: إن استمرار

بين «نينجا» و«هنجرستيشن»

قطاع التوصيل السعودي يتربح واحدة من أكبر صفقات الاستحواذ



تتزايد الأنباء المتداولة في الأوساط الاقتصادية والتقنية حول تحركات تقودها شركة «نينجا» للاستحواذ على منصة «هنجرستيشن»، في صفقة محتملة قد تعد من أبرز عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع تطبيقات التوصيل في السعودية، وسط ترقب واسع لتداعياتها المحتملة على المنافسة والأسعار وجودة الخدمات وهيكلة السوق خلال المرحلة المقبلة.

بحسب معلومات متداولة في القطاع، فإن المباحثات المرتبطة بالصفقة لا تزال في مراحلها الأولية، ولم تصل حتى الآن إلى مرحلة استكمال الإجراءات النظامية المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ، في وقت تشير فيه المعطيات إلى أن أي اتفاق نهائي بين الطرفين سيتطلب المرور عبر سلسلة من المراجعات التنظيمية والإجراءات القانونية، وفي مقدمتها موافقة الهيئة العامة للمنافسة.

وأشار مصادر إعلامية سعودية أن إجراءات التركيز الاقتصادي في السعودية تنطبق على جميع عمليات الاندماج والاستحواذ والمشاريع المشتركة بين

الشركات، بغض النظر عن القطاع أو النشاط الاقتصادي، حيث أشارت إلى أن النظام يتيح للشركات في بعض الحالات التقدم بإشعارات أو استفسارات أولية قبل توقيع الاتفاقيات النهائية، وذلك بهدف فهم المتطلبات النظامية والإجرائية المتعلقة بالصفقة. وأوضحت أن الخطوة الإلزامية تبدأ بعد

توقيع الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم الأولية بين الأطراف المعنية، حيث يتوجب على الشركات التقدم بطلب رسمي إلى الهيئة العامة للمنافسة «منافسة» قبل إتمام الصفقة بمدة لا تقل عن 90 يوماً، وذلك في حال تجاوز إجمالي المبيعات السنوية للأطراف المعنية 200 مليون ريال.

دردشة اقتصادية

17 مليار دولار إجمالي الخسائر.. وموجة غياب تعيد رسم ساعات العمل

من الملاعب إلى المكاتب.. المونديال يستنزف إنتاجية الشركات عالمياً

37% يعيدون تنظيم جداول عملهم وفق مواعيد المباريات

1 33% من الموظفين يخططون للحصول على إجازات خلال البطولة

وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بخسائر إنتاجية متوقعة تبلغ 1.34 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بنحو 912 مليون دولار، ثم فرنسا بحوالي 749 مليون دولار. كما تشمل القائمة أستراليا بخسائر تقدر بنحو 653 مليون دولار، وكندا بـ479 مليون دولار، وهولندا بـ388 مليون دولار، فيما تصل الخسائر المتوقعة في المكسيك إلى نحو 369 مليون دولار.

تحدي إداري

وفي تعليقه على نتائج الدراسة، أكد المسؤول في منصة «يو كيه جي» سوريش فيتال أن كأس العالم لم يعد مجرد مناسبة رياضية عالمية، بل أصبح اختباراً حقيقياً لقدرة الشركات على التخطيط الفعال للقوى العاملة وإدارة الموارد البشرية بكفاءة خلال الفترات الاستثنائية. وأوضح أن تجاهل تأثير البطولة قد ينعكس سلباً على الأداء والإنتاجية والتواصل الداخلي وحتى على مستويات الاحتفاظ بالموظفين.

وأضاف أن الانتشار الواسع لظاهرة التغيب عن العمل أو الحضور غير الفعال يؤدي إلى آثار فورية ومكلفة على المؤسسات، تشمل انخفاض الإنتاجية وتراجع جودة الخدمة المقدمة للعملاء وارتفاع الضغوط على بقية أفراد الفريق الذين يتحملون مسؤوليات إضافية لتعويض النقص في القوى العاملة.

ومع استمرار البطولة حتى التاسع عشر من يوليو المقبل، تبدو الشركات حول العالم أمام معادلة دقيقة تجمع بين الحفاظ على الإنتاجية والاستجابة لرغبات الموظفين في متابعة الحدث الرياضي الأبرز عالمياً، في وقت تؤكد فيه الأرقام أن تأثير كأس العالم لم يعد يقتصر على المستطيل الأخضر، بل أصبح يمتد إلى المكاتب وقاعات الاجتماعات ومؤشرات الأداء الاقتصادي حول العالم.



القيادات. كما يبرز الحاجة إلى خطط تشغيلية أكثر مرونة تضمن استمرارية الأعمال في ظل ظروف استثنائية تتكرر كل أربع سنوات.

فاتورة اقتصادية

وعلى المستوى الاقتصادي، تبدو الأرقام أكثر لفتاً للانتباه، إذ تتوقع الدراسة أن تصل خسائر الإنتاجية العالمية المرتبطة بالبطولة إلى نحو 17 مليار دولار خلال فترة إقامة المنافسات. وتستحوذ الولايات المتحدة على النصيب الأكبر من هذه الخسائر بواقع 11.7 مليار دولار، مستفيدة في الوقت نفسه من استضافة العدد الأكبر من المباريات والذي يصل إلى 78 مباراة، بما فيها المباراة النهائية.

التأثير الكبير على سير الأعمال.

المديرون أيضاً

المثير للاهتمام أن الحماس الكروي لم يقتصر على الموظفين فحسب، بل امتد أيضاً إلى مستويات الإدارة العليا. فبحسب الدراسة، يخطط 42 بالمئة من المديرين للحصول على يوم إجازة واحد على الأقل خلال فترة البطولة، ما يعكس حجم الجاذبية التي يتمتع بها الحدث حتى لدى المسؤولين التنفيذيين وصناع القرار داخل المؤسسات. ويشير ذلك إلى أن التحدي لا يقتصر على إدارة الموظفين فقط، بل يمتد إلى ضمان استمرارية اتخاذ القرارات والإشراف الإداري خلال فترة تراجع فيها مستويات التواجد الفعلي لبعض

المشاركين يعتزمون إعادة تنظيم جداول أعمالهم بالكامل بما يتناسب مع توقيت المباريات، خصوصاً في الدول التي تتزامن فيها المواجهات الكبرى مع ساعات العمل الرسمية. ويعكس ذلك مدى التداخل بين الحدث الرياضي العالمي ومتطلبات الحياة المهنية اليومية. وتشير هذه الأرقام إلى أن المؤسسات قد تواجه ضغوطاً إضافية للحفاظ على مستويات الأداء المعتادة خلال الأسابيع المقبلة، خاصة في القطاعات الخدمية التي تعتمد على الحضور المباشر والتفاعل المستمر مع العملاء. كما أن تزايد طلبات المرونة في ساعات العمل قد يدفع العديد من الشركات إلى تبني ترتيبات مؤقتة تسمح للموظفين بمتابعة الحدث دون

مع انطلاق صافرة البداية لبطولة كأس العالم لكرة القدم، تدخل الشركات والمؤسسات حول العالم مرحلة استثنائية من التحديات المرتبطة بإدارة القوى العاملة، في وقت يتابع فيه ملايين الموظفين الحدث الرياضي الأكبر عالمياً بشغف غير مسبوق. فالبطولة التي تستضيفها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بمشاركة تاريخية تضم 48 منتخباً و104 مباريات تمتد على مدار 39 يوماً، لا تقتصر آثارها على الملاعب الجماهير، بل تمتد مباشرة إلى بيئات العمل ومعدلات الإنتاجية وأداء المؤسسات في مختلف القطاعات.

حمى كروية

وأظهرت دراسة حديثة أجرتها منصة الموارد البشرية «يو كيه جي» أن تأثير البطولة على أماكن العمل أصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، حيث باتت المباريات عاملاً مؤثراً في قرارات الموظفين اليومية، سواء فيما يتعلق بالإجازات أو الحضور والانصراف أو إعادة ترتيب ساعات العمل. وشملت الدراسة 800 موظف في ثماني دول مختلفة، ورصدت حجم التغيرات المتوقعة في سلوك العاملين خلال فترة البطولة.

وكشفت النتائج أن نحو 33 بالمئة من الموظفين يعتزمون الحصول على يوم إجازة واحد على الأقل خلال فترة كأس العالم، في مؤشر واضح على أولوية متابعة المباريات لدى شريحة واسعة من العاملين. كما أظهرت الدراسة أن 27 بالمئة من الموظفين يخططون للتأخر عن العمل أو المغادرة مبكراً أو حتى التغيب بشكل كامل في بعض أيام البطولة، ما يضع إدارات الموارد البشرية أمام تحديات تشغيلية متزايدة.

جداول متغيرة

ولم تتوقف التأثيرات عند حدود الإجازات والغياب، إذ أشار الاستطلاع إلى أن 37 بالمئة

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام



+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com